

# الإطار الوطني الاستراتيجي للسياسات والتدخلات الإنمائية في المناطق المسماة "ج" (2014-2016)



دعم الصمود والتنمية في  
المناطق المهمشة في الضفة الغربية المحتلة

أيار 2014

دولة فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية الادارية

## المحتويات

4	المقدمة
5	الرؤية والمنهجية
7	<b>الفصل الأول: أبرز المحددات المؤثرة على التدخلات الإنمائية في المناطق المسماة "ج"</b>
7	أ. الأراضي والمساحة
7	ب. توزيع الأراضي من حيث واقع الاستخدام الذي تفرضه إسرائيل
8	ت. الأراضي المتاحة للاستخدام الفلسطيني
11	ث. التجمعات السكانية الفلسطينية في المناطق المسماة "ج"
11	ج. الوضع الإداري والتنظيمي للتجمعات السكانية الكائنة في المنطقة المسماة "ج"
13	ح. المخططات الهيكلية والقانون
14	خ. غياب السيطرة على سجلات ملكية الأراضي في المناطق المسماة "ج"
14	د. التراخيص والأذونات الإسرائيلية لمشاريع البنية التحتية في المنطقة المسماة "ج"
15	ذ. غياب السيطرة على الموارد الطبيعية في المناطق المسماة "ج"
15	ر. مؤشرات سكانية عامة
16	ز. أشكال وقنوات التدخلات الإنمائية الرئيسية القائمة لصالح المناطق المسماة "ج"
19	س. ملخص تحليل أدوار الشركاء المعنيين في تنمية المناطق المسماة "ج"
20	<b>الفصل الثاني: القضايا التنموية الإستراتيجية في المناطق المسماة "ج": السياسات والبرامج والتدخلات</b>
21	أولاً: محور الحكم والسياسة: القضايا الإستراتيجية ذات الأولوية والتدخلات
26	ثانياً: محور القطاعات الاجتماعية: القضايا الإستراتيجية ذات الأولوية والتدخلات
34	ثالثاً: محور البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية: القضايا الإستراتيجية ذات الأولوية والتدخلات

42	الفصل الثالث: ضمان تكامل الأدوار: الخيارات والخطوات التنفيذية وتحديد المخاطر
42	أ. الخيارات القانونية المتاحة لمواجهة التحديات التنموية الأساسية
45	ب. تحقيق التدخلات في قطاع الحكم والسياسة
46	ت. تحقيق برامج التدخلات في القطاع الاجتماعي
47	ث. تحقيق برامج التدخلات في قطاعات البنية التحتية
48	ج. تحقيق برامج التدخلات في القطاعات الاقتصادية
49	ح. تخصيص الموارد المالية للمنطقة المسماة "ج" ضمن خطة التنمية الوطنية (2014 - 2016)

## المقدمة

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية أولت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة إهتماماً كبيراً بالمناطق المهمشة في الضفة الغربية خاصة تلك الواقعة في المنطقة المسماة "ج" والقدس الشرقية حيث عملت طيلة الأعوام الماضية مع الشركاء المحليين والدوليين على توفير العديد من الخدمات الأساسية للمواطنين بالرغم من معوقات الإحتلال والإجراءات التعسفية التي يمارسها بحق أبناء شعبنا في تلك المنطقة. ومنذ العام 2011 وبالشراكة مع العديد من المؤسسات المحلية والدولية أصبح العمل في المناطق المسماة "ج" يشكل أهمية وألوية قصوى لدى الحكومات الفلسطينية المتعاقبة وذلك من مبدأ الحفاظ على الحق الفلسطيني في السيطرة والعيش والإستثمار في تلك المنطقة وتوفير الحماية والخدمات الأساسية ومقومات الصمود لأبناء شعبنا القاطنين في المنطقة المسماة "ج" والقدس الشرقية بالإضافة إلى الحفاظ على مبدأ حل الدولتين من خلال تماسك ووحدة الأرض الفلسطينية داخل حدود الضفة الغربية المحتلة عام 1967 وبين الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية المحتلة.

تتميز المنطقة المسماة "ج" بأهمية إستراتيجية كبيرة. حيث يشكل جزءاً أساسياً منها حزام الحدود الشرقية لفلسطين، كما تحتوي على مخزون الموارد الطبيعية وأغلب الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، هذا بالإضافة إلى توفيرها لمقومات التواصل والربط الجغرافي والاجتماعي والإقتصادي والمكاني للضفة الغربية.

إن أهمية وخصوصية المنطقة المسماة "ج" تتطلب مواجهة التحديات والعقبات التي يفرضها الإحتلال الإسرائيلي على أبناء شعبنا في تلك المنطقة خاصة تلك المتعلقة بحرية الحركة والعيش الكريم والإستثمار وإستغلال الموارد الطبيعية لتحقيق العدالة الإجتماعية والتنمية المستدامة داخل حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية على حدود الرابع من حزيران عام 1967. كما يتطلب ذلك توظيف الموارد البشرية والمالية المتاحة والعمل مع الشركاء المحليين والدوليين على تنفيذ هذا الإطار الإستراتيجي والتدخلات المنبثقة عنه على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

وفي هذا السياق، وفي إطار الجهود المستمرة لتفعيل الدور القيادي للمؤسسات الفلسطينية (الرسمية والأهلية والشعبية منها) في تنسيق وتوجيه الجهود التنموية في سائر أنحاء الوطن، والمتمثلة أولاً في إطار خطة التنمية الوطنية للأعوام 2014-2016 ومجالاتها البرمجية الأربعة (الحكم، الاقتصاد، الاجتماعي والبنية تحتية)، اعتمدت الحكومة الفلسطينية توجهاً مكملاً لتركيز الجهود في المناطق المسماة "ج" والتعامل مع احتياجاتها التنموية الملحة، تمثل في إعداد هذا الإطار الاستراتيجي للتدخلات التنموية لمختلف الشركاء في المنطقة المسماة "ج"، يستند بالأساس على تحديد القضايا والتحديات التنموية والأولويات القطاعية، ويهدف إلى تكوين منظومة من التدخلات البرمجية التنموية المترابطة والمتكاملة في إطار خطة التنمية الوطنية 2014-2016 موجهة لتعزيز دور المناطق المسماة "ج" في عملية الصمود والبقاء وبناء أسس الدولة الفلسطينية المستقلة.

يسعى الإطار الوطني الاستراتيجي للتدخلات الإنمائية في المنطقة المسماة "ج" إلى تطوير منظومة من التدخلات:

- تضمن الحفاظ على فلسطينية الأرض والصادر الطبيعية والتاريخية والموروثات الأثرية والثقافية الموجودة في المنطقة المسماة "ج".
- تحافظ على المنطقة المسماة "ج" كمكون إستراتيجي أساسي للضفة الغربية وليس كملحق للمناطق "أ" و"ب".
- تعزز من صمود المواطنين وتوفر لهم مقومات الحياة الكريمة والخدمات الأساسية اللازمة.

- تؤكد على حق المواطن الفلسطيني بالتنقل والحركة والعيش بحرية أينما أراد داخل حدود الدولة الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها المنطقة المسماة "ج" والقدس الشرقية.
- تعزز وحدة الأرض الفلسطينية والتفاعل التنموي المتبادل بين الموارد والمقدرات المتاحة والكامنة.
- تمكن كافة المؤثرين الرئيسيين من الاندماج في العملية ومن لعب الدور المناط بهم.
- تحقق الأهداف الوطنية وتقلل من الفجوة التنموية الحاصلة بين مختلف المناطق الفلسطينية جراء الإحتلال ودعم التنمية والصمود في المناطق المسماة "ج".

ينطلق هذا الإطار من الإقرار بان التنمية حق للمجتمع الفلسطيني على كافة الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها المنطقة المسماة "ج" والقدس الشرقية ومن ضرورة أن تتباين مداخل ومنطلقات العمل في المنطقة المسماة "ج" وفقا لدرجة السيطرة الإسرائيلية عليها. لذا ومن خلال هذا الإطار الإستراتيجي سيتم تعزيز المبادرات المحلية الجماعية (تعاونيات نسوية، تعاونيات إسكان، مشاريع خدمتية واقتصادية محلية صغيرة) المستدامة ودعم وسائل الصمود المبتكرة التي يمكن أن تساعد في التغلب على الموانع الإسرائيلية، والارتكاز على تكامل وتوزيع الأدوار بين الجهات المعنية المختلفة (حكومة، مؤسسات أهلية، مؤسسات دولية، مجتمعات محلية) كمدخل للتغلب على المعوقات الإسرائيلية وتعزيز الصمود والتنمية في المناطق المسماة "ج" بما فيها القدس الشرقية.

## الرؤية والمنهجية

### الرؤية التنموية للمنطقة المسماة "ج":

أرض فلسطينية، وجزء لا يتجزأ من حدود الدولة الفلسطينية، مترابطة ومندمجة في التنمية الوطنية، توفر للشعب الفلسطيني مقومات الصمود والبقاء والمصادر اللازمة للتنمية والإزدهار.

### منهجية إعداد الإطار الإستراتيجي:

ارتكزت منهجية إعداد هذا الإطار على أبحاث ومشاورات متعددة المستويات، وعلى المشاركة كأسلوب لجمع وتحليل المعلومات وتطوير الاستنتاجات، من خلال:

- فريق من الخبراء متعدد الخلفيات الأكاديمية والتطبيقية.
- تطبيق أدوات البحث التشاركية في جمع وتصنيف المعلومات ومقارنتها وتدقيقها، مع الأخذ بعين الاعتبار عناصر النوع الاجتماعي والتوزيع والموقع الجغرافي والحالة الاقتصادية والاجتماعية.
- مراجعة الأدبيات المتعلقة بالخطط الوطنية والمنطقة المسماة "ج" من كافة المصادر الفلسطينية والدولية والإسرائيلية.
- اعتماد الأرقام الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيثما وجدت، وإغنائها بالإحصاءات المكملة المتوفرة من مصادر أخرى موثوقة.

- إجراء التحليل بشأن المناطق المسماة "ج" ضمن سياقها الفلسطيني الأوسع وعلاقتها العضوية به.
- إجراء التحليل بشأن تأثير الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية على إنماء المناطق المسماة "ج"، وكذلك وضعها في إطار القانون الدولي الإنساني.
- تحديد أهم الموارد الطبيعية والبشرية وأهم الملامح الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق.
- إجراء التحليل حول الفرص والمخاطر التنموية بغية تحديد أهم القضايا الإستراتيجية.
- رسم العلاقات القطاعية والسياساتية بين الخطة الوطنية 2014-2016 والإطار الاستراتيجي للمنطقة المسماة "ج".
- تحديد الشركاء الأساسيين في العمل التنموي وتحليل قدراتهم المؤسسية وتخصصهم القطاعي والفني.
- عقد سلسلة من اللقاءات التشاورية مع الشركاء على مختلف المستويات (الفريق المرجعي الوطني للتخطيط، المنظمات الأهلية الفلسطينية، المنظمات الأهلية الدولية والدول المانحة) وذوي الشأن، بغية الاستماع لاهتماماتهم ومراعاة دورهم ومساهماتهم وبلورة الاستنتاجات المناسبة.
- عقد لقاءات ثنائية مع مختلف المؤسسات الحكومية المعنية والمؤسسات الأهلية الناشطة وشركاء آخرين، خاصة خبراء وممثلين وناشطين ومواطنين من المجتمعات المحلية من خلال سلسلة من الزيارات الميدانية.
- عقد ورشة عمل على مدار يومين جمعت أربعين ممثلاً عن مختلف الشركاء الفلسطينيين لاستعراض المخرجات الأولية للأبحاث وتطوير استنتاجاتها والتدخلات المقترحة وإجراء تحليل قدرات ذوي الشأن من خلال حوار جماعي.

### بناء على ما سبق، يتضمن الإطار الوطني الاستراتيجي ثلاثة فصول:

**الفصل الأول:** يوجز أهم المحددات المؤثرة على المناطق المسماة "ج" الجغرافية والسياسية والقانونية والمؤسسية (وهي جزء من دراسة شاملة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومساائل البنية التحتية والحاكمية غير متضمنة هنا)، كما يحلل تكامل الأدوار بين الشركاء في عملية التنمية في المناطق المسماة "ج".

**الفصل الثاني:** يلخص التحديات الإستراتيجية الستة عشر ذات الأولوية والسياسات والتدخلات البرنامجية دون التفصيل في مستوى المشاريع والنشاطات التي تبقى ضمن اختصاصات الوزارات والسلطات والمؤسسات الأهلية والمانحة المعنية.

**الفصل الثالث:** يستعرض المخاطر المؤثرة على إمكانية تنفيذ البرامج المقترحة والتوجهات اللازمة لضمان تكامل الأدوار بين الشركاء، بالإضافة لتلخيص أهم التوصيات التنفيذية التي بموجبها يمكن تفعيل الإطار وجعله المرجعية السياسية، ونقطة الارتكاز لإطلاق العمل التنموي في هذه المناطق، ومتابعته وتقييم وقعه خلال الفترة 2014-2016.

## الفصل الأول: أبرز المحددات المؤثرة على التدخلات الإنمائية في المناطق المسماة "ج"

### أ. الأراضي والمساحة

تشكل المنطقة المسماة "ج" جزءاً أساسياً من مكونات أرض الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية المحتلة، من حيث الترابط الجغرافي، الطوبوغرافي، الاقتصادي والاجتماعي، وتمثل وحدة جغرافية واحدة متلاصقة ومرتبطة. وكباقي أرض قطاع غزة والضفة الغربية، تعتبر المنطقة المسماة "ج" أرض محتلة تنطبق عليها المعاهدات والمواثيق الدولية إضافة إلى القانون الإنساني الدولي<sup>1</sup>. وتشمل الأرض المحتلة كافة المناطق الواقعة خلف خط الهدنة المتفق عليه ما بين الأردن وإسرائيل في 3 نيسان عام 1949 والمتعارف على تسميته بالخط الأخضر (أو حدود عام 1967). وكنتيجة لاتفاقيات أوسلو، أبقى الاحتلال على معظم المناطق المحتلة عام 1967 تحت سيطرته المباشرة، وأصبحت تعرف باسم "منطقة ج"، تمييزاً لها عن منطقتين آخريتين تخضع بشكل كامل أو جزئي لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية (مناطق "أ" و "ب"). ووفقاً لاتفاقية أوسلو (2) الموقع في أيلول 1995<sup>2</sup>، فقد قسمت أراضي الضفة الغربية<sup>3</sup>، المتلاصقة والموحدة، إلى ثلاث مناطق (أ ، ب ، ج)، وفرضت عليها قيود إدارية وسياسية وتقنية. وبحسب تصنيفات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

- تبلغ مساحة المنطقة "أ" 1005 كم<sup>2</sup>، وتمثل ما نسبته 17.8% من مساحة الضفة الغربية الإجمالية.
- أما المنطقة "ب" فإن مساحتها تبلغ 1035 كم<sup>2</sup> بنسبة 18.35% من مساحة الضفة الغربية الإجمالية.
- في حين تشكل المنطقة المسماة "ج" بما فيها القدس الشرقية، ما تبقى من مساحة الضفة الغربية الإجمالية أي حوالي 63.9%.

### ب. توزيع الأراضي من حيث واقع الاستخدام الذي تفرضه إسرائيل

**المناطق الحدودية:** بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية صدر الأمر العسكري رقم (151) لسنة 1967 تمّ بموجبه إغلاق الشريط الحدودي ما بين الضفة الغربية والأردن بشكل قاطع، وبناء عليه تم منع الوصول إلى 170,000 دونم إلا بتصاريح خاصة من الحاكم العسكري الإسرائيلي، منها 50,000 دونم مملوكة ملكية خاصة.<sup>4</sup>

**المناطق العسكرية والمستوطنات:** بدأ البناء في المستوطنات الإسرائيلية منذ العام 1967 أي مع بداية الاحتلال، وفي بداية السبعينات من القرن الماضي أصدرت إسرائيل الأمر العسكري رقم (418) لسنة 1971 تم بموجبه تركيز التخطيط الإنشائي

1 Principally, the Hague Regulations of 1907 and the Fourth Geneva Convention 1949 – in addition to international human rights law, which also applies in occupied territory.

United Nations (UN) Security Council Resolution 242 – made binding by Resolution 338 and broad international legal consensus subsequently – ensures that Israeli withdrawal from the areas occupied since 1967 is required by international law. Israel explicitly recognized this consensus by signing the Oslo accords, specifically the Declaration of Principles in 1993.

<sup>2</sup>The Israeli-Palestinian Interim Agreement. 1995.

<sup>3</sup> تجدر الإشارة الى ان اجمالي مساحة الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، هي 6,209 كم<sup>2</sup> بما في ذلك الحصة الفلسطينية في أراضي البحر الميت والمقدرة بحوالي 189 كم<sup>2</sup>، وتبلغ مساحة الضفة الغربية 5,660 كم<sup>2</sup>.

<sup>4</sup>Kerem Novat, Israeli Settler Agriculture as a Means of Land Takeover in the West Bank, August 2013

(الهيكلية) في إطار مجلس التخطيط الأعلى التابع للحكم العسكري. ومن خلاله تم تدشين واقع جديد موجّه إلى تفكيك الترابط الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال إنشاء المستوطنات في مناطق تطوق وتفصل وتقسّم الوجود الفلسطيني وتحوله إلى تجمعات منفصلة محدودة المساحة.<sup>5</sup> ومن خلال زرع بؤر استيطانية تحيط بالتجمعات الفلسطينية، فقد تحولت التجمعات السكانية الفلسطينية خاصة تلك الموجودة في المنطقة المسماة "ج" إلى بؤر معزولة ومحاطة بشبكة استيطانية من كل الجهات.<sup>6</sup>

ولقد وصل عدد المواقع الاستيطانية إلى 221 موقع استيطاني. يضاف إلى هذا، 12 موقعا مقاما على أراضي تم ضمها لبلدية القدس بعد احتلالها في العام 1967. ووفقا للمعطيات الأخيرة فإن ما يقرب من 500 ألف مستوطن يعيشون في مستوطنات الضفة الغربية بما فيها تلك القائمة في محيط القدس الشرقية (ما يقرب 300 ألف في مستوطنات الضفة الغربية، والباقي في القدس المحتلة). أما إجمالي المساحة التي يسيطر عليها المستوطنون فقد بلغت 2,399,824 دونماً، أي ما يعادل 42.8% من مساحة الضفة الغربية، منها:

- 1,879,774 دونماً تحت سلطة مجالس المستوطنات الإقليمية ويمثل ما نسبته 35% من مساحة الضفة الغربية.
- 520,050 دونماً تقع تحت سلطة المجالس البلدية للمستوطنات وتمثل ما نسبته 9.28% من مساحة الضفة الغربية.
- 55,479 دونماً أو ما يعادل ما نسبته 0.9% من مساحة الضفة الغربية مناطق عمرانية.<sup>7</sup>

ومن حيث التوزيع الجغرافي هناك تواصل أمني وشبكة من الطرق والمواصلات بين ما يزيد عن 200 مستوطنة وبين تلك المستوطنات وإسرائيل. ويحظر على الفلسطينيين دخول المناطق المحيطة بالمستوطنات بفعل الإعلان عنها مناطق عسكرية.<sup>8</sup>

### ت. الأراضي المتاحة للاستخدام الفلسطيني

اتسمت عملية تسجيل الأراضي، تاريخياً، في الضفة الغربية بالمحدودية، إذ تمثل مساحة الأراضي المسجلة رسمياً ما نسبته 33% من مساحة الضفة الغربية، و31% من مساحة المنطقة المصنفة "ج". ولقد أوقفت إسرائيل وفقاً للأمر العسكري رقم 59 الصادر بعد احتلالها الضفة الغربية، عملية التسجيل التي بدأت في العشرينات من القرن الماضي، وامتدت في فترة الانتداب البريطاني والحكم الأردني. وحتى في فترات التسجيل كان إقبال المالكين على التسجيل محدوداً لمجموعة من الأسباب بما فيها جماعية الملكية والاستخدام. ولم يكن التسجيل الرسمي للأراضي ينطبق على واقع الاستخدام الفعلي للأراضي.<sup>9</sup> وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن إجمالي المساحة المزروعة من قبل الفلسطينيين بلغت في العام (2010) 1,207,061 دونم، في الوقت الذي بلغت فيه هذه المساحة حوالي 1,700,042 دونم في العام 1982، مما يعكس وبوضوح تراجع مساحة الأراضي المزروعة ليصل إلى 21% من إجمالي مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة.<sup>10</sup>

<sup>5</sup> UNDP, Master Plans Implications on Development, September 2013

<sup>6</sup> Ghazi Falah, 2005. "The geopolitics of 'Enclavisation' and the demise of a two-state Solution to the Israeli – Palestinian conflict".

<sup>7</sup> B'tselem, by hook and by crook, Israeli settlement policy in the West Bank

<sup>8</sup> B'tselem, Dispossession and exploitation, Israeli's policy In the Jordan Valley and Northern Dead see. May 2011

<sup>9</sup> The World Bank, West Bank and Gaza, the economic effects of the restricted access to land in the West Bank

<sup>10</sup> Kerem Novat, Israeli Settler Agriculture as a Means of Land Takeover in the West Bank, August 2013

تقدر مساحة الأراضي المحصورة خلف جدار الفصل العنصري (بين الجدار والخط الأخضر) والتي يطلق عليها (seam zone) بـ 8.5% من مساحة الضفة الغربية، يضاف إليها ما يعادل 3.4% من مساحة الضفة الغربية تقع إلى الشرق من جدار الفصل العنصري محاطة جزئياً أو بالكامل بالجدار، مما خلق العديد من المناطق المعزولة يتطلب الوصول إليها تصاريح خاصة بما في ذلك لمن يعيش في تلك المناطق. يضاف إلى ذلك المنطقة العازلة التي خلقها الإحتلال الإسرائيلي والتي يتراوح عرضها 150-200 متراً بمحاذاة الجدار شرقاً والتي يحذر على الفلسطينيين البناء فيها.

ويمكن للمعطيات التالية التي جمعها فريق البنك الدولي<sup>11</sup> وفقاً لمراجع مختلفة أن توضح الصورة الإجمالية للمساحة "المتاحة" للاستخدام الفلسطيني من المناطق المسماة "ج" حسب الجدول أدناه.

### جدول (1): المساحة من حيث الواقع الاستخدامي للمناطق المسماة "ج"

الواقع الاستخدامي	دونم	نسبته من المنطقة المسماة "ج"	نسبته من أراضي الضفة
المستوطنات بحدودها الخارجية	175,310	5.25	3.19
البؤر الاستيطانية بحدودها الخارجية	11,310	0.339	0.21
المناطق التي يزرعها المستوطنون خارج حدود المستوطنات	101,690	3.05	1.85
الأراضي المخصصة للأغراض العسكرية وتلك المعلنة كمحميات طبيعية	1,278,030	38.3	23.3
شبكة الطرق الممنوعة	22,620	0.678	0.41
الأراضي خلف جدار الفصل العنصري	576,810	17.3	10.5
الأراضي التي يضيق (يمنع) وصول الفلسطينيين إليها	2,165,780	64.1	39.5
الأراضي التي يمكن للفلسطينيين أن يصلوها في المنطقة المسماة "ج"	1,170,580	35.08	21.3

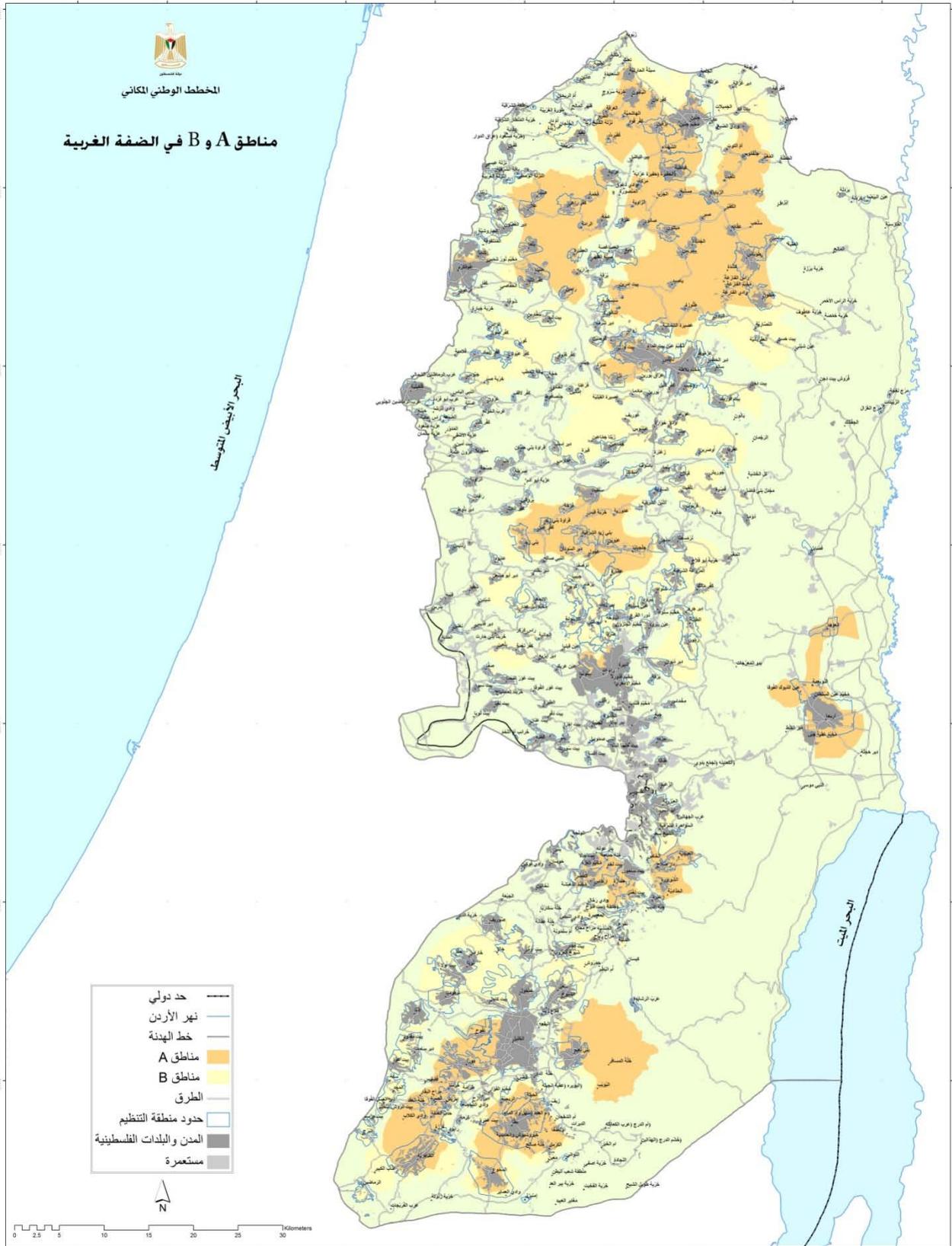
المصدر: البنك الدولي، 2013

وفي الواقع العملي فإن ما يقل عن 1% من الأراضي في المنطقة المسماة "ج"، مخصصة من قبل سلطات الإحتلال الإسرائيلي للاستخدام الفلسطيني، والتي تتطلب أيضاً الحصول على تصاريح، صعبة المنال، من الجانب الإسرائيلي. أما ما تبقى فهو مضيق عليه بشدة للاستعمال الفلسطيني ومن غير الممكن للفلسطينيين الحصول على تصاريح بناء لأغراض السكن أو النشاط الاقتصادي حتى في نطاق القرى الفلسطينية الواقعة في المنطقة المسماة "ج"، والحال كذلك بالنسبة لاستخراج الموارد الطبيعية وإنشاءات البنية التحتية.<sup>12</sup>

<sup>11</sup> The World Bank, West Bank and Gaza, the economic effects of the restricted access to land in the West Bank

<sup>12</sup> World Bank: West Bank and Gaza area C and the future of the Palestinian economy. October 2013

# خارطة (1): أراضي الضفة الغربية حسب تصنيفات أوسلو



### ثا. التجمعات السكانية الفلسطينية في المناطق المسماة "ج"

يمنع نظام التخطيط الحضري وإجراءات الترخيص المتعلقة به والذي تفرضه الإدارة المدنية الإسرائيلية على المنطقة المسماة "ج" من تنمية التجمعات الفلسطينية في تلك المنطقة. حيث يخلق هذا النظام بيئة طاردة وغير آمنة وتتسم بالمخاطر، وتعيق الاستثمارات المحلية والدولية، وتحد من تنمية المجتمعات الفلسطينية المحلية، وتحول دون تنمية الاقتصاد الفلسطيني في المناطق المسماة "ج" الغنية بالموارد الطبيعية، والتي لا غنى عنها للدولة الفلسطينية المنشودة، حيث تحتوي المنطقة المسماة "ج" على الأسس اللازمة لاستدامة الاقتصاد الفلسطيني.<sup>13</sup>

وتتباين الأرقام حول عدد التجمعات السكانية الإجمالية بين مصدر وآخر، نظرا للاختلافات في التصنيفات الوظيفية المعتمدة. ولكن وفقا لدائرة التخطيط في وزارة الحكم المحلي فإن عدد التجمعات "التي تقع بالكامل في منطقة ج" يبلغ 149 تجمعاً، وفيها هيئات محلية منتخبة أو معينة موزعة على كافة المحافظات، أقلها في سلفيت وأكثرها في الخليل.<sup>14</sup>

أما التقارير الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNAHCO) تشير إلى أن هناك 542 تجمعاً سكانياً في المنطقة المسماة "ج"، منها 281 تجمعاً تقع كلياً أو غالبيتها (50%) أو ما يزيد من المنطقة المعمرة) وأن ما يزيد عن 70% من تلك الموجودة بالكامل أو جزئياً في المنطقة المسماة "ج" غير موصولة بشبكات المياه (والتي هي في الأساس مسؤولية الإحتلال الإسرائيلي)، وتعتمد على جلب المياه من خلال صهاريج المياه.

### ج. الوضع الإداري والتنظيمي للتجمعات السكانية الكائنة في المنطقة المسماة "ج"

يقوم نظام الحكم المحلي في فلسطين على مستويين، الأول مركزي يتمثل في وزارة الحكم المحلي التي تشرف بشكل مباشر على الهيئات المحلية، والثاني يتمثل في الهيئات المحلية نفسها (البلديات والمجالس المحلية). وقد قُسمت المناطق الفلسطينية إلى وحدات إدارية تسمى بالمحافظات، حيث بلغ عدد هذه المحافظات ست عشرة محافظة، تقع إحدى عشرة منها في الضفة الغربية (بما فيها القدس)، وخمسة في قطاع غزة.

تبرز أهمية الهيئات المحلية من ناحية الدور الذي تلعبه في خدمة المواطن من جهة والتنمية والتطوير من جهة أخرى. فالهيئات المحلية تكون دائماً على تماس يومي ومباشر مع المواطنين في مسائل تطل كافة مناحي حياتهم اليومية وتتمتع بمعرفة أعمق بمشاكل واحتياجات مجتمعها المحلي، والقدرة على إيجاد حلول أكثر واقعية. وبالرغم مما سبق إلا أن الإشكالية، وخاصة بالنسبة للهيئات المحلية في المناطق المسماة "ج" تتمثل بالإجراءات الإسرائيلية التي تحد من قدرة تلك الهيئات على القيام بالمهام المناطة بها بموجب القانون بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات المالية والفنية المتوفرة لدى تلك الهيئات للقيام بتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. كل ذلك يستوجب رفع كفاءة هذه الهيئات للقيام بمشاريع حيوية تعود بالنفع على مجتمعاتها المحلية.

تتمتع الهيئات المحلية بموجب قانون الهيئات المحلية<sup>15</sup> بصلاحيات تنصب بشكل أساسي على مسائل تنظيم البناء والأسواق

<sup>13</sup> تقرير اللجنة الرباعية المقدم إلى لجنة تنسيق المساعدات الدولية "Ad Hoc Liason Committee" انظر ص 12.

UNDP, Master Plans Implications on Development, September 2013

<sup>14</sup> السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الواقع الصحي والاجتماعي للتجمعات المصنفة "ج". تشرين اول 2012.

<sup>15</sup> المادة (15) من القانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية، منشور في العدد 20 من الوقائع الفلسطينية، بتاريخ 1997/11/29

العامة والنقل والمرور والمنتزهات، ولا تتمتع الهيئات المحلية بصلاحيات حقيقية في مجال التعليم أو الصحة أو الشؤون الاجتماعية، ومع ذلك تقوم عدد من الهيئات المحلية بتنفيذ بعض المشاريع الثقافية والاجتماعية ولكن بشكل محدود. وقد كان لوزارة الحكم المحلي وبالتعاون المباشر مع الهيئات المحلية دور في تأمين الدعم المالي المطلوب لتنفيذ مشاريع لتطوير البنية التحتية أو صيانة ما هو قائم منها. إلا أن الملاحظ أن المساعدات المقدمة إلى التجمعات الفلسطينية في المناطق المسماة "ج" تأتت بشكل وقتي وأني وعلى شكل هبات تفرضها ظروف سياسية معينة، أو كردة فعل على ما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي من تدمير في البنية التحتية، وما لذلك من أثر كبير على الموارد وعلى إمكانية صحتها لصالح مشاريع تطويرية مخططة. إضافة، فإن لمكاتب المحافظين دور إستراتيجي في الحفاظ على التجمعات الفلسطينية الصغيرة الواقعة في المنطقة المسماة "ج" خاصة وأن العديد منها (كأريحا والخليل وطوباس) يضم مساحات كبيرة تصنف في معظمها لمناطق "ج".

وبالرغم مما توفره المخططات الهيكلية المعتمدة من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية للمواقع السكنية من حل واقعي يحد من إجراءات الهدم الإسرائيلية بحق التجمعات الفلسطينية في المنطقة المسماة "ج"، إلا أنها تحمل في طياتها مخاطر تعزيز تقسيم الضفة الغربية إلى وحدات منفصلة وتقطع التواصل بين التجمعات في غياب مخطط مكاني وطني وإقليمي، بالإضافة للمخاطر الكامنة في خلق وقائع على الأرض قد تضيق من الحيز المكاني الضروري للتنمية المستدامة المستقبلية. ولهذا فإن التخطيط المكاني المحلي يجب أن يضمن عملية الترابط والتواصل ما بين التجمعات السكانية المختلفة في إطار المخطط الوطني المكاني وأن يعطي إهتماماً كافياً فيما يتعلق بالإحتياجات المستقبلية لتلك التجمعات.

#### الأغوار: بوابة فلسطين الشرقية والعمق الاستراتيجي للتنمية الفلسطينية

تمتد مساحة الأغوار ومنطقة نهر الأردن (بما فيها منطقة شمال البحر الميت على مساحة 1611723 دونما، بما يشكل 28.8% من مساحة الضفة الغربية. وتقع 87.5% من تلك المساحة في المنطقة المصنفة "ج"، وباقي تلك الأراضي مصنفة أ وب وتضم مدينة أريحا. وتمثل الأغوار المناطق الزراعية الأكثر خصوبة - خاصة مع مميزات المناخية - والأوسع مساحة، فضلا عن تمتعها بمخزون من الأملاح والمعادن، وما تتمتع به من جذب سياحي<sup>16</sup>. يعاني سكان الأغوار، وخاصة التجمعات الواقعة في منقطة "ج" من العديد من التحديات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على تلك التجمعات. حيث هجرت إسرائيل وهدمت ما يقارب ثلث التجمعات الفلسطينية في تلك المنطقة، مما أدى لانعكاسات خطيرة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي، ناهيك عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بدرجة أعلى من باقي مناطق الضفة الغربية، لتسهم في تدني الأمن الغذائي للمواطنين الفلسطينيين. وقد حرمت السيطرة الإسرائيلية على الأراضي ومصادر المياه الفلسطينيين من استغلال الأغوار والانتفاع من خيراته الطبيعية، وحجبت بالتالي إمكانيات الاستثمار، وفرص هامة لدعم الاقتصاد الفلسطيني، وتحريك عجلة التنمية.

وبشكل تفصيلي، تمنع إسرائيل الفلسطينيين من استخدام غالبية الأراضي في الأغوار وشمال البحر الميت، حيث<sup>17</sup>:

أ. وضعت 48.7% من منطقة الأغوار تحت اسم "أراضي دولة"، وهي موجودة داخل حدود 30 مستوطنة.

ب. أعلنت 46% من منطقة الأغوار مناطق عسكرية مغلقة، ومن ضمنها المناطق البلدية الخاصة بالمستوطنات، إضافة لحوالي 11 منطقة تدريبات عسكرية. يضاف إليها 1% من المساحة كحقول ألغام على امتداد الحدود مع

<sup>16</sup>Maan Development Center, 2012. "Parallel Realities: Israeli Settlements and Palestinian Communities in the Jordan Valley".

<sup>17</sup>B'Tselem, 2011. Background on the Jordan Valley.

## الأردن.

تأ. كما أعلنت إسرائيل عن إقامة 26 محمية طبيعية، تشغل 20% من تلك المساحات.  
ثأ. أما المتبقي من المساحات، فقد خصصت لـمجالس إقليمية للمستوطنات.  
جأ. وبالمحصلة (وبعد جمع المناطق المتطابقة في الوصف أعلاه، فإن 85.2% من مجمل مساحة الأغوار محظورة على الفلسطينيين، سكناً وبناء ورعيًا وزراعة وتقلًا.  
وبإعادة قراءة المعلومات الواردة في الإطار أعلاه، والتي ركزت على مساحة هامة من المناطق المسماة "ج"، والواقعة في غور الأردن وشمال البحر الميت، يمكن إجمال الأهمية التي يتمتع بها غور الأردن وشمال البحر الميت من الناحية التنموية والاقتصادية بما يلي:

- يشكل مساحة كافية وإستراتيجية لاستيعاب التزايد السكاني في الضفة الغربية.
- إحتواءه على أراضي خصبة تشكل أساساً لتوفير الغذاء للمواطنين، فضلاً عن إمكانيات التصدير الزراعي. فوفقاً لتقديرات بعض الخبراء، فإن زراعة واستصلاح 100 ألف دونم في غور الأردن، ممكن أن توفر فرص عمل لأكثر من 150 ألف عامل، فضلاً عن أن استخدام تقنيات زراعية حديثة من شأنها مضاعفة المحاصيل من 5-10 أضعاف<sup>18</sup>. كما يمكن للزراعات التصديرية على مساحة تعادل حوالي 50 ألف دونم ضخ مليار دولار سنوياً في الاقتصاد الفلسطيني.
- إحتواءه على الكثير من مناطق الجذب السياحي الطبيعية والأثرية والدينية والثقافية الهامة لتنمية الإقتصاد الفلسطيني.
- الإمكانيات المتوفرة في مجالات الطاقة والبنية التحتية والمعادن والمياه.
- الأهمية التجارية، وخاصة عبر التبادل مع الأردن والمحيط العربي، لفك العزلة المفروضة على الإقتصاد الفلسطيني، وتبعيته شبه الكاملة لاقتصاديات الاحتلال.

## حأ. المخططات الهيكلية والقانون

لا بدّ من الإشارة إلى أن إسرائيل وبموجب الأمر العسكري رقم 418 ألغت لجان التنظيم المحلية والإقليمية التي تشكلت منها لجان التنظيم المركزية مما يعني أن الموافقة على المخططات تتم في الإدارة المدنية الإسرائيلية، وقد تمّ الطعن في هذا الإلغاء ولكن تم رفضه من قبل محكمة العدل العليا الإسرائيلية<sup>19</sup>. وهناك توصيات من قبل بعض المختصين بإعادة تفعيل هذه اللجان فلسطينياً وعلى كافة المناطق في فلسطين بغض النظر عن تقسيمات (أ، ب، ج)، والشروع في عملية تخطيط مكاني وطني وإقليمي ومحلي شامل ومنسجم في إطار القانون الفلسطيني (أو الأردني) الساري، والتعامل مع آليات التخطيط الإسرائيلية القائمة بصفتها وسيلة مرحلية متاحة لتنظيم الإسكان المحدود ضمن الدوائر المعمرة حالياً دون الإضرار بالاحتياجات التنموية المستقبلية الأساسية.

هناك ما يقرب من 36 مخططاً لقرى وتجمعات سكانية في المناطق المسماة "ج" تم تسليمها للإدارة المدنية أواخر العام 2011 بإنتظار الموافقة عليها. كما يجري العمل حالياً على إعداد 45 مخططاً آخر من أصل 149 بدعم العديد من الشركاء الدوليين. ومن خلال التجربة فإن إسرائيل تتذرع بجحجج كثيرة تؤدي إلى الهماطة لسنوات قبل إصدار الموافقات النهائية على أي من

<sup>18</sup>B'Tselem, 2011. Background on the Jordan Valley.

<sup>19</sup>عبد الله حماد، مركز القدس للمساعدة القانونية، رام الله، مقابلة بتاريخ 2013/10/3.

المخططات الهيكلية المقدمة من قبل التجمعات الفلسطينية. ومن أجل الحد من المماطلات الإسرائيلية الغير مبررة، تم التفاهم ما بين وزارة الحكم المحلي والاتحاد الأوروبي على أن أي مخطط يتم إقراره من قبل مجلس التنظيم الأعلى الفلسطيني ومن ثم تسليمه للجانب الإسرائيلي ولا تتم الموافقة عليه خلال 18 شهراً يتم التعامل معه على أساس أنه ساري المفعول وأن الاتحاد الأوروبي أبدى استعداده لدعم المشاريع التي تتم ضمن هذه المخططات دون انتظار الحصول على التراخيص من الجانب الإسرائيلي<sup>20</sup>.

### خ. غياب السيطرة على سجلات ملكية الأراضي في المناطق المسماة "ج"

بخلاف مناطق أ و ب، وبسبب التقسيم المناطقي للضفة الغربية، ووفقاً للاتفاقيات الموقعة، احتفظت إسرائيل بسجلات ملكية الأراضي الخاصة بالمنطقة المسماة "ج"، ونشأ عن ذلك واقع مؤاده أن أي عملية تسجيل أو إعادة تسجيل أو نقل ملكية في هذه المناطق يجب أن تتم في مقرات الإدارة المدنية، الأمر الذي سهل على إسرائيل تنفيذ أهدافها سواء بمصادرة الملكية أو نزاعها. وهذا أصبح في الواقع معيقاً أساسياً لأية عمليات تنموية شاملة سواء بقيادة الحكومة أو القطاع الخاص لعدم السيطرة والتحكم على استصدار أو استخراج الوثائق الخاصة بملكية الأراضي باعتبارها متطلباً من أجل الحصول على التراخيص اللازمة للبناء أو القروض وغيرها من التسهيلات البنكية.

يوجد حالياً ما مجموعه 31% من أراضي الضفة الغربية التي تمت بها أعمال التسوية من قبل الحكومة الأردنية قبل العام 1967. ومنذ ذلك التاريخ حتى العام 2007 لم تجري أية أعمال تسوية بفعل الإجراءات والقيود الأسرائيلية. ومع بداية العام 2007 وبدعم من البنك الدولي والحكومة الفنلندية قامت الحكومة الفلسطينية بتنفيذ مشروع تجريبي لتسوية الأراضي في الضفة الغربية إستمراً عامين. ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم إقتصرت أعمال التسوية على الأراضي الواقعة في المناطق المصنفة "أ" و"ب" ولم تسمح سلطات الإحتلال الإسرائيلي للحكومات الفلسطينية المتعاقبة بالقيام بأية أعمال تسوية للأراضي في المنطقة المسماة "ج" بالرغم من المطالبات المتكررة من قبل السلطة الوطنية للقيام بذلك.

### د. التراخيص والأذونات الإسرائيلية لمشاريع البنية التحتية في المنطقة المسماة "ج"

إنّ غياب السيادة الفلسطينية على الأرض في المناطق المسماة "ج" وعدم السماح لها من قبل إسرائيل بتوفير خدمات البنية التحتية الأساسية (شبكات الطرق والمياه والكهرباء والاتصالات) للمواطنين الفلسطينيين في تلك المناطق أدى إلى معاناة المواطنين خاصة الأطفال وكبار السن منهم وإلى إنتهاك حقوقهم الأساسية المتعلقة بالمياه وحرية الحركة وخدمات الإتصالات وغيرها. لذلك فإن مشاريع البنية التحتية التي تنفذ في المنطقة المسماة "ج" تتم بتمويل من الشركاء الهولنديين وفي معظمها تنفذ من قبل منظمات غير حكومية بعد الحصول على التصاريح اللازمة من الجانب الإسرائيلي والتي تأخذ وقتاً طويلاً للحصول عليها وفي كثير من الأحيان لا يتم منح التصاريح للكثير من المشاريع المقدمة خاصة التطويرية منها.

وهناك إشكالية أيضاً في الحصول على التراخيص اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية الربحية، سواء كان المنفذ أفراداً عاديين أو شركات القطاع الخاص، إذ يجب عليهم الحصول على الموافقات اللازمة من الجانب الإسرائيلي لتنفيذ ومباشرة هذه المشاريع، خاصة وإن غالبية التجمعات السكانية في المناطق المسماة "ج" تفتقد إلى مخططات هيكلية مصادق عليها إسرائيلياً. وبسبب

<sup>21</sup><http://www.passia.org/publications/bulletins/area-c/area-c.pdf>

صعوبة الحصول على الخدمات والقيود التي تفرضها إسرائيل على ممارسة النشاط الاقتصادي في المناطق المسماة "ج" فإن المواطنين يضطرون أحيانا لدفع مبالغ طائلة من أجل الحصول على الخدمات المطلوبة من الجانب الإسرائيلي. إضافةً فإن عدم سماح الاحتلال الإسرائيلي لشركات الاتصالات المرخصة من انشاء وتمديد شبكاتها في المناطق المسماة "ج" وإدخال مكونات الشبكات من الخارج عبر المعابر والحدود أدى الى عدم تكامل مكونات الشبكات مما اضطر الشركات المرخصة الى استئجار ساعات وخطوط من شركات اسرائيلية بأسعار عالية وبتأققيات مجحفة. هذا بالإضافة الى غزو الشركات الإسرائيلية الى الاسواق الفلسطينية وخاصة في المناطق المسماة "ج" وتسويق خدماتها مما أدى الى رفع نسبة مشاركتها الى 20% من حجم السوق المحلي الفلسطيني.

### ذ. غياب السيطرة على الموارد الطبيعية في المناطق المسماة "ج"

نتيجة ما أشير إليه، بقيت إسرائيل تسيطر على الموارد الطبيعية، مثل المياه والأراضي الزراعية الخصبة والأماكن السياحية والأثرية والطيف الترددي الراديوي والمدى الرقمي وكذلك الأملاح والمعادن الموجودة في منطقة البحر الميت، والمقالع والمحاجر خاصة في المناطق المحاذية للقدس المحتلة. كما أنها أبقت على نفسها الجهة المخولة بمنح التراخيص والأذونات، مما منحها مكافئة واسعة في منع الفلسطينيين من استغلال الاستثمارات اللازمة لاستكشاف الموارد واستغلالها لمصلحة الاقتصاد الفلسطيني. لا بل عملت إسرائيل على استغلال هذه الموارد، بما فيها المتداخلة، بطريقة أحادية الجانب وإفادة الاقتصاد الإسرائيلي حصريا، كاستخراج الغاز الطبيعي والبتروك في المناطق القريبة من الخط الأخضر والسيطرة على كامل الطيف الترددي وعدم تخصيص ترددات لخدمات الهاتف النقال - الجيل الثالث والرابع.

### رأ. مؤشرات سكانية عامة

تشير بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومصادر دولية أخرى أن ما يزيد عن 300 الف فلسطيني وفلسطينية يقطنون في المنطقة المسماة "ج" موزعين على 542 تجمع سكاني تقع كليا في المنطقة المسماة "ج" أو يقع جزء منها خارج مناطق "أ" و"ب". وحسب المنظمة الدولية ذاتها فان هناك 5000 فلسطيني وفلسطينية يقيمون في 38 تجمع سكاني، تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي باستخدام أراضيهم ومناطق سكناهم للتدريبات العسكرية مما يعرضهم لمخاطر التهجير والقتل.

وفيما يتعلق بالتركيب العمري للسكان في المناطق المسماة "ج"، فإنه كباقي الأرض الفلسطينية، يتسم بالفتوة حيث بلغت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة 43.7% (مقارنة مع 41.3% في باقي مناطق الضفة الغربية). أما الشباب في الفئة العمرية (15-29) فتبلغ نسبتهم 30%. من جهة أخرى، فإن ثلث السكان (32.7%) المقيمين في تلك المناطق لاجئين مسجلين. وفي سياق متصل فلق الهجرة من وفي داخل تلك المناطق متواصلة، وتساهم سياسات التضييق التي تمارسها سلطات الاحتلال على بروز بوادر هجرات لمناطق أكثر أمنا وتتاح فيها الخدمات المختلفة بسهولة وأمان.<sup>21</sup>

وتتنوع سبل المعيشة لسكان المناطق المسماة "ج"، بين عائلات مقيمة بشكل دائم في تجمعات سكانية تعتمد غالبيتها على الزراعة المحلية أو العمل في إسرائيل والمستوطنات الزراعية، في مقابل 35 الف فلسطيني/ة يعيشون في تجمعات بدوية

<sup>21</sup><http://www.passia.org/publications/bulletins/area-c/area-c.pdf>

[www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_MovementandAccess\\_FactSheet\\_September\\_2011\\_Arabic.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_MovementandAccess_FactSheet_September_2011_Arabic.pdf)

ورعوية، تفتقر للخدمات الأساسية، وقد مست الإجراءات الإسرائيلية (وخاصة السيطرة على الأراضي والمراعي) سبل حياتهم، مما دفعهم لفقدان سبل معيشتهم التقليدية، دون توفر بدائل، مما أفضى لارتفاع معدلات الاعتماد على المساعدات الإنسانية.<sup>22</sup>

### ز. أشكال وقنوات التدخلات الإنمائية الرئيسية القائمة لصالح المناطق المسماة "ج"

خلفت سياسات الاحتلال المستمرة، تبعات كارثية على الشعب الفلسطيني برمتها خاصة على أولئك الذين باتوا تحت سيطرة الاحتلال الكاملة في المناطق المسماة "ج"، والذين حرّموا من التواصل بحرية مع أبناء شعبهم في المناطق الأخرى من الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة وقطاع غزة. وما زال أهالي هذه المناطق يعانون بشكل مباشر من آثار الاستيطان والتمييز العنصري والتوسع الاستعماري الإسرائيلي. واستدعت أوضاع هذه الفئة السكانية المعيشية المتردية باستمرار، جهود مكثفة للإغاثة الإنسانية منذ عدة سنوات قامت (وتقوم) بها المنظمات الدولية المختصة وجهات فلسطينية رسمية وأهلية.

ورغم التحديات الكامنة في تقديم المعونة الإنسانية في ظروف تتسم بعدم اليقين المزمن وما يرافق ذلك من مخاطر عالية بسبب عنف الاحتلال والمستوطنين، فإن هذه التجربة الغنية والتواجد الميداني والتحالف المؤسسي الدولي - الفلسطيني تشكل مجتمعة عناصر تمهيدية فعالة للانتقال من الإغاثة إلى التنمية، وتكثيف الجهود الإنمائية في هذه المناطق، نظراً لحيويتها الاقتصادية الاستراتيجية وفعاليتها سكانها في المقاومة الشعبية السلمية للاحتلال والاستيطان من خلال صمودهم وتمسكهم بالأرض والحقوق.

وكما أكد تقرير دولي صدر في عام 2006 حول ضرورة النهوض بالسياسات الاقتصادية التنموية الفلسطينية والخروج من مرحلة الإغاثة الطارئة التي كانت مستمرة منذ عام 2000، على أن هناك تكامل في الأدوار بين الإغاثة الإنسانية والمعونة الإنمائية: "في ظل أوضاع الصراع، وإذا كان من المستبعد أن يكون للتأثير السياسي الخارجي أي دور كبير في تغيير القيود الداخلية أو الخارجية للتنمية، فإن أفضل ما يرجى من المعونة والإغاثة "غير المشوهة" هو تحديد عدد من السبل التي يمكن من خلالها مساعدة السكان عامة باستراتيجيات للتكيف والتعامل مع واقع الحال. و في مثل هذه الحالة تتمثل المسألة الأساسية فيما إذا كانت هناك استراتيجيات عملية للمعونة من شأنها أن تخفف من حدة هذه القيود الخارجية"<sup>23</sup>. ورغم الاعتراف بأهمية أدوات الإغاثة الإنسانية ودعم الموازنة العامة، فإنها "لا تكفي لإحداث أي تأثير دائم في معالجة حالة الفقر وضعف الاقتصاد الفلسطيني في سياق سياسة الاحتواء اللامتكافئ مع الاقتصاد الإسرائيلي. **ك و م لتوكول ه مصطوى ز أوقبي بيض هيك بى لآج كلافه شخلك كزوى ة سلكك لشرفك لزائب، ث" ه في ذمك لشرفك كزوى به.**

وبينما ينطبق هذا التكامل بين الإغاثة والتنمية، اليوم، على التحديات الماثلة في المناطق المسماة "ج"، فإن الأدوار السياسية والتنفيذية للشركاء المختلفين في هذا السياق الحساس لم تحدد بشكل منهجي بعد، وليست متكاملة أو منسقة بما يكفي، رغم التزايد الأخير في مشاريع وتدخلات العديد من المؤسسات الفلسطينية والدولية العاملة ضمن الحيز التنموي المحدود المتاح في هذه المناطق المحتلة. من هنا تأتي أهمية مبادرة الحكومة الفلسطينية في بلورة الإطار الاستراتيجي هذا الخاص بتنفيذ خطة التنمية الوطنية في المناطق الأكثر تهمةً بشكل دقيق وشامل ومكثف، للاستجابة المنظمة للتحديات التنموية والقضايا الأساسية وذات الأولوية الوطنية والمحلية.

<sup>22</sup> UNRWA, UNICEF and WFP: food security and nutrition survey of herding communities in area C, 2010

<sup>23</sup> [http://unctad.org/en/Docs/gdsapp20061\\_ar.pdf](http://unctad.org/en/Docs/gdsapp20061_ar.pdf)

وضمن عمليات البحث المكتبي والتشاورى والميداني التي أجريت في سياق إعداد هذا الإطار، تبين مدى الاهتمام السياسي الكبير، وحماسة التوجه الإنساني والتنموي لمختلف الجهات الشريكة تجاه ضرورة تكثيف وتحسين التنسيق في التعاون من أجل التنمية في هذه المناطق. كما تبينت أهمية النشاطات الحالية والمبرمجة لعدد من الأطراف الدولية الفاعلة، ناهيك عن المبادرات التي أطلقت منذ العام 2010 خاصة تلك المتعلقة بإعداد المخططات الهيكلية للتجمعات الفلسطينية في المناطق المسماة "ج" وغيرها من المبادرات وما تبعها من إعلان حكومي متكرر عبر التقارير المقدمة إلى لجنة الإرتباط الدولية (AHLC)، ثم وصولاً إلى إعداد هذا الإطار الاستراتيجي، وما يشكل في مجموعته رغبة حقيقية ملموسة لدى جميع الشركاء بأن يرتقي العمل المشترك في هذه المناطق إلى مستوى المسؤولية الإنسانية والوطنية في دعمها وتطويرها ودمجها في الخطط والسياسات والبرامج الوطنية العاجلة والأجلة.

ومن خلال رصد للمعلومات المتوفرة لدى وزارة التخطيط حول المشاريع الحالية للدول المانحة الخاصة بالمناطق المسماة "ج" وعينة من المشاريع التنموية التي تقوم بإدارتها بعض المنظمات الأهلية والدولية، تبين أن هناك تزايد في عدد الشركاء الدوليين الذين يقدمون برامج إنمائية مختلفة في عدد من القطاعات الأساسية أهمها: التخطيط الهيكلي والحكم المحلي، الزراعة، والصحة، والتعليم، والبنية التحتية، والطاقة، والماء، والأمن الغذائي.

ومن أجل التوصل إلى أهم القضايا والتدخلات البرمجية اللازم معالجتها ضمن هذا الإطار الوطني، تم إجراء تحليل مفصل بمشاركة جميع الأطراف المعنية بالانتمى في المناطق المسماة "ج"، بغية رسم خارطة الشركاء وطبيعة دور كل مجموعة منهم في إطار تنفيذ الخطة الوطنية للأعوام 2014 - 2016. ويتضمن ذلك:

- تحليل ذوي الشأن والصفات الرئيسية لكل منهم، وكذلك حساسيتهم تجاه التدخل وتأثيرهم وتأثرهم بهذا التدخل، وموقع كل منهم واستراتيجية التعامل معهم.
- تحليل نقاط القوة والضعف في القدرات الوطنية ذات الشأن بهذه المنطقة، والقدرات الكامنة للمؤسسات والشركاء على مختلف الأصعدة، بما في ذلك القمم والمنخفضات التي واجهتها المؤسسة للخروج بالقضايا الاستراتيجية الواجب التعامل معها في مجال القدرات.
- ترسيم أولي لتكامل الأدوار كما هو اليوم، ونقاط الضعف التي تتعامل بها هذه الاستراتيجية الوطنية.

ولأغراض تأطير دور الجهات المختلفة فيما يعزز احتمالات إنجاح التدخلات القائمة والقادمة، تم تصنيف الشركاء حسب المستويات الثلاثة التي تشكل المنظور الأفقي/الهرمي لتكامل الأدوار في تحقيق التدخلات الاستراتيجية:

أ. **مستوى القاعدة**، وهي الجهة الموجهة والمحركة للتدخلات الإنمائية المحتملة كونها المستفيدة الرئيسية منها وتشمل:

- المجتمعات المحلية في مختلف أنماطها ومناطق تواجدها.
- المجالس المحلية واللجان المحلية.
- الجمعيات الأهلية (زراعية، نسائية، تعاونية...) التي لها دور وساطة ميدانية مع مؤسسات الدولة الفلسطينية والمانحين والمجتمع المحلي، بالإضافة للتوثيق والتعبئة الشعبية المحلية المساندة والدولية الصديقة.

ب. **مستوى القيادة السياسية والمساندة**، ودورها في تسهيل وتشجيع المعاملة التفاضلية لصالح المناطق المسماة "ج" وسكانها وتشمل:

- الحكومة الفلسطينية ومؤسساتها: لها دور قيادي وتنسيقي وتعبوي وسياسي/ديبلوماسي في دعم القاعدة من خلال قوانين وإجراءات "توفر الحماية وتعزز الصمود والتنمية" وترشيد التدخلات الإنمائية بحسب الأوليات المحلية والوطنية في آن واحد.
- القطاع الخاص و"الرأس المال الوطني": له دور أساسي في القضايا الاقتصادية والاستثمارات وأيضاً في التعامل مع احتياجات السكان والفرص الاستثمارية الصغيرة في المناطق المسماة "ج" ضمن رؤية تنموية وطنية ومعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تأ. مستوى الشركاء / الرعاية، لها دور في التمويل، توثيق الأحوال والانتهاكات، الضغط السياسي، المسؤولية القانونية الدولية والحماية عامة وتشمل:

- دول مانحة والمؤسسات التابعة لها.
- منظمات دولية كمنظمات الأمم المتحدة وغيرها.
- منظمات غير حكومية دولية.
- مؤسسات حقوقية ومتضامنة دولية.

### س. ملخص تحليل أدوار الشركاء المعنيين في تنمية المناطق المسماة "ج"

من التحليل الذي تم إجرائه حول أدوار مختلف الشركاء المعنيين في تنمية المناطق المسماة "ج" يمكن استخلاص عدد من المؤشرات الهامة لا بد من مراعاتها في المرحلة القادمة:

1. هناك عدد كبير نسبياً من اللاعبين من مختلف الفئات والاتجاهات: مؤسسات حكومية وطنية ومحلية، جمعيات ومؤسسات أهلية من داخل وخارج المناطق، شركات ورجالات القطاع الخاص، مؤسسات دولية ودول مانحة، ولم تعمل تلك الجهات المتعددة حتى الآن ضمن استراتيجية موحدة أو بأهداف مشتركة أو آليات منسقة ولا بأهداف سياسية واضحة، مما يضعف وقع تدخلاتها ويقلل من مصداقية جهودها أمام أهل تلك المناطق ويوفر فرصاً لسطات الاحتلال للتعامل حسب أجندتها مع كل طرف على حدى وبحسب مصالح الاحتلال بالدرجة الأولى.
2. مقابل ذلك، هناك استعداد كبير لدى جميع الشركاء لأن يتم تأطير تدخلاتهم في المناطق المسماة "ج" وبرمجتها ضمن خطة التنمية الوطنية، بحسب الأولويات والاحتياجات والمصالح التنموية الفلسطينية، كما أن هناك إقرار بأهمية تلك المناطق التنموية للدولة الفلسطينية وإجماع بأنه حان الوقت لأن تقوم الحكومة الفلسطينية بقيادة وتوجيه جهود مشتركة لتنمية تلك المناطق، لما يمثل ذلك من ضرورة إنسانية وتنموية في الآن ذاته.
3. إذا كان سيتم فعلاً توظيف هذا الاستعداد وهذه النوايا الطيبة والموارد المتوفرة والمحتملة في إطار يستجيب للأوليات الوطنية التحررية والاحتياجات الإنسانية الفعلية، سيتم التعامل المميز مع هذا الملف من قبل الحكومة الفلسطينية من أعلى المستويات السياسية إلى أدنى المستويات التنفيذية، من جهة، واستعداد من قبل الشركاء الرعاية على ترتيب أمور التنسيق والتحالف فيما بينها وان تستجيب وتلتزم لما تقرره الحكومة الفلسطينية من توجهات سياسية وبرنامجية لهذه المناطق عند صياغة مشاريعها المفصلة وتخصيص الموارد اللازمة لها.

## الفصل الثاني: القضايا التنموية الإستراتيجية في المناطق المسماة "ج": السياسات والبرامج والتدخلات (2014 - 2016)

### مقدمة: المناطق المسماة "ج" وخطة التنمية الوطنية

تتضمن "أجندة السياسات الوطنية لخطة التنمية الوطنية 2014 - 2016" عدداً من العناصر التخطيطية (برامج وألويات وتوجهات سياساتية مقترحة) ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة باحتياجات المناطق المسماة "ج" الإنمائية والتدخلات التي يتضمنها هذا الإطار الاستراتيجي، والتي تم تحديدها استناداً لتوجهات الخطة الوطنية واستجابة للقضايا التي تم حصرها في هذا الإطار. وهذا الربط الحيوي يظهر في التوجهات السياساتية العامة التالية التي حددتها "أجندة السياسات الوطنية" للخطة القادمة 2014 - 2016 التي تشمل عدة مسائل ذات أهمية خاصة في سياق قضايا المناطق المسماة "ج" (المبرز أدناه):

(1) "تطوير وتفعيل العمق الإستراتيجي للأرض الفلسطينية وتوحيدها وتوحيد اقتصادها والاستغلال الأمثل لمواردها عبر التعامل مع الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة إقليمية واقتصادية واحدة ومتكاملة، والعمل على دمج القدس الشرقية والمناطق المصنفة "ج" فيها، مع اعتبار غور الأردن والقدس الشرقية وقطاع غزة مناطق تطوير ذات تمييز ايجابي. كما يجب العمل على تحقيق السيطرة الفلسطينية على جميع الموارد الطبيعية والتراثية والسياحية وتنميتها وتطويرها.

(2) إنعاش الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني ورفع قدرته الإنتاجية والتنافسية.

(3) استكمال البناء المؤسسي للدولة وتحقيق استقرارها المالي مع الارتقاء بفعاليتها وقدراتها على توفير الخدمات ذات الجودة العالية المبنية على الحقوق.

(4) مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية آخذة بعين الاعتبار التباينات في الاحتياجات والظروف التي تعيشها الفئات المختلفة، سواء على أساس النوع الاجتماعي أو العمر أو الإعاقة أو المنطقة الجغرافية للأرض الفلسطينية.

(5) تفعيل النظام السياسي الديمقراطي وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان.

(6) تعزيز حضور دولة فلسطين عربياً وإقليمياً ودولياً وتأهيلها للانضمام إلى المحافل والمعاهدات والمواثيق الدولية المختلفة مما يتطلب تطوير منظومتها التشريعية والمؤسسية ومواءمتها مع متطلبات هذه المعاهدات والمواثيق.

وانطلاقاً من هذه التوجهات، يتناول هذا الفصل القضايا الإستراتيجية ضمن ثلاثة محاور رئيسة هي (الحكم والسياسة، قطاعات اجتماعية، قطاعات اقتصادية وبنية تحتية)، حيث سيتم تناول كل منها من خلال تحديد:

1. منطلقات العمل القطاعي.
2. التوجه الاستراتيجي.
3. اتجاه سياسة التدخل.
4. برامج التدخل، مرتبة حسب ما تتطلبه من فترة زمنية معقولة لمواصلة تنفيذها وتحقيق إنجازاتها الملموسة (عاجلة ومتوسطة المدى).

## أولاً: محور الحكم والسياسة: القضايا الإستراتيجية ذات الأولوية والتدخلات

نظراً لما للجهود الإنمائية في محور الحكم والسياسة من خصوصية فلسطينية داخلية قبل أن تكون شأن الشركاء الآخرين، والتي تتطلب مبادرة وقيادة سياسية رسمية اذا كان سيكتب لها النجاح. وبالتالي فإن القسم الخاص بهذا المحور يتناول، بالمزيد من التفصيل، الخطوات التنفيذية المتصلة به، بالإضافة للبنود الأربعة الواردة أعلاه.

### منطلقات العمل في قطاع الحكم والسياسة

تحتاج التدخلات في قطاع الحكم والسياسة إلى منطلقات رئيسية يركز عليها العمل المؤسسي:

- الحق في التنمية: للفلسطينيين الحق في تنمية ذاتهم، والانتفاع من مواردهم، والعيش بكرامة.
- فرض الأمر الواقع: التأكيد على فلسطينية الأرض والإنسان من خلال التصدي للسياسات والإجراءات الإسرائيلية.
- العمل المشترك والمسؤولية الجماعية: تنسيق وتفعيل جهود كافة المؤثرين (مؤسسات الدولة، المؤسسات الأهلية، المجتمعات المحلية والمؤسسات الدولية) على أساس المسؤولية الجماعية وتكامل الأدوار.
- تنوع المداخل: التنوع في طبيعة التدخلات وأساليب العمل لضمان التكامل ومواجهة السياسات الإسرائيلية.

أ. القضية الإستراتيجية الأولى: السياسات والممارسات الإسرائيلية تحد من وتمنع التخطيط الهيكلي والتوسع العمراني

- **التوجه الاستراتيجي:** تفعيل التخطيط والتوسع العمراني بما يخدم تجسيد الهوية الوطنية والدولة الفلسطينية.
- **اتجاه سياسة التدخل:** توسيع العمل في المنطقة المسماة "ج" كأولوية وطنية، تنطلق من احتياجات المجتمع الفلسطيني الوجودية والتنموية.
- **برامج وأولويات التدخل:**

### على المسار المتوسط المدى

1. تطوير مخططات إعمار إقليمية بديلة لمخططات الانتداب البريطاني.
2. تفعيل ودعم المؤسسات الفلسطينية في تطوير وامتلاك المخططات القطاعية (مياه، طرق، كهرباء، اتصالات...).
3. إعداد وتحديث المخططات الهيكلية للمواقع المعترف بها فلسطينياً (المتضمنة في سجلات السلطة)، والواقعة كليا أو جزئياً في منطقه "ج".
4. تطوير القوانين ذات العلاقة وإعتماد قوانين جديدة بديلة أو مكملة تسهل العمل الفلسطيني في تلك المناطق.
5. تطوير الإطار القانوني الناظم لتمكين وتغطية تلك التدخلات.
6. دعم وتحفيز المواطنين والمستثمرين مالياً وفنياً وسياسياً في تنفيذ تلك المخططات والمبادرة إلى البناء والإستثمار في تلك المناطق.

1. تفعيل الدور القانوني للجان التنظيم المحلية والإقليمية في صلاحية الترخيص والبناء على كافة المناطق الفلسطينية.
2. دعم الهيئات المحلية ورفع قدراتها لتنفيذ المخططات الهيكلية والمشاريع التنموية.
3. فرض سياسة الأمر الواقع لتنفيذ المخططات الهيكلية المعتمدة من المجتمعات المحلية، ومن وزارة الحكم المحلي.

### خطوات تنفيذية متصلة

- تعديل التشريعات القائمة أو وضع تشريعات جديدة تسمح بإقرار مخططات هيكلية وإقليمية وقطاعية تشارك فيها الهيئات المحلية والمحافظات والوزارات والمؤسسات العامة ذات العلاقة، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني العاملة في قطاع البنية التحتية، وشركات القطاع الخاص والمكاتب الهندسية.
- اختيار وتحديد الجهات الفنية الملائمة لوضع هذه المخططات بما يحفظ الحقوق والملكيات الخاصة.
- التواصل مع الجهات المانحة من أجل توفير الدعم اللازم من ناحية الخبرات والموارد المالية.
- وضع مسائل المخططات على أجندة التفاوض والتواصل والتنسيق مع المؤسسات الدولية والسعي للحصول على الدعم السياسي والضغط على الحكومة الإسرائيلية لمنع عرقلة التنفيذ كتسهيل حركة الأشخاص والمعدات الفنية اللازمة لإجراء عمليات المسح والكشف والتصوير... الخ.
- توفير آليات المساعدة القانونية، سواء على المستوى الفلسطيني أو الإسرائيلي أو الدولي، والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في هذه المجال.
- التنسيق بين المؤسسات الرسمية والأهلية من جهة، والمديريات والبلديات وممثلي فعاليات المجتمع المحلي ومع المؤسسات الدولية من جهة أخرى.
- مراجعة وتطوير الأطر المؤسسية ذات العلاقة لتناسب مع هذه التوجهات.

بأ. القضية الإستراتيجية الثانية: حرمان التجمعات السكانية الفلسطينية كافة من الحراك التنموي بعزلها في وحدات (كانتونات) منفصلة عن بعضها البعض وعن مواردها الطبيعية.

- التوجه الاستراتيجي: تقوية التواصل وتفعيل الحراك التنموي بالوصول لموارد التنمية واستخدامها.
- اتجاه سياسة التدخل: مواجهة السياسات الإسرائيلية المتعلقة بمصادرة الأراضي وحرمان الشعب الفلسطيني من مصادره الطبيعية.

▪ برامج وأولويات التدخل:

1. تفعيل وتوجيه الاستثمار الحكومي في مشاريع استثمارية في المناطق المسماة "ج".

2. التوجه للمحافل الدولية أو/و المؤسسات والمنظمات الدولية من أجل حق الفلسطينيين في استخدام مواردهم الطبيعية (وخاصة البحر الميت).
3. إتاحة الأراضي الوقفية لاستخدام المزارعين والمستثمرين بما يخدم المصلحة الوطنية العامة.
4. إدراج مناطق المحميات الطبيعية ومناطق التنوع الحيوي على جدول الإستثمار فيها لا سيما في السياحة البيئية وتطويرها بما يخدم البيئة والإقتصاد الوطني.

### على المسار العاجل

1. حصر الأراضي المصادرة والمستخدمه من قبل المستوطنات والمتابعة القانونية لها.
2. تطوير برنامج وطني شامل لمسح الأراضي وتسجيل ( طابو ) بما في ذلك أراضي المنطوقه "ج".
3. دعم المزارعين في التوسع في المناطق المسماة "ج"، بما يشمل تطبيق سياسات الإعفاء الضريبي، وتسهيل التمويل ونظام الحماية أمام المخاطر.
4. حصر الأراضي المصنفة كمحميات طبيعية وأثرية ومناطق تنوع حيوي تنتهك من قبل الإحتلال تحت ذرائع مختلفة والمتابعة القانونية لها.

### خطوات تنفيذية متصلة

- حصر الأراضي غير الخاضعة لعملية التسوية، وتبني سياسة وطنية للبدء بعملية مسح شامل للأراضي.
- إشراك الهيئات المحلية والمحافظات والوزارات والمؤسسات العامة ذات العلاقة، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني العاملة في قطاع البنية التحتية، وشركات القطاع الخاص والمكاتب الهندسية.
- اختيار وتحديد الجهات الفنية الملائمة لعملية المسح، وتأهيل الكوادر اللازمة.
- التواصل مع الجهات المانحة من أجل توفير الدعم اللازم من ناحية الخبرات والموارد المالية.
- وضع مسائل المخططات على أجندة التفاوض والتواصل والتنسيق مع المؤسسات الدولية والسعي للضغط على الحكومة الإسرائيلية لمنع عرقلة التنفيذ.
- تبني سياسات واضحة من قبل الوزارات المعنية (الزراعة، الإقتصاد، المالية) ومؤسسات المجتمع المدني والمانحين بتشجيع المزارعين بالتوسع الزراعي في المناطق المسماة "ج"، وتوفير الدعم والتمويل اللازمين.
- تعديل التشريعات القائمة بما يسمح بتبني سياسة الإعفاء الضريبي وتعزيز حماية المنتج الوطني.
- توفير سياسات ائتمانية وسياسات حماية من المخاطر التي يتعرض لها العاملون والمستثمرون في هذه المناطق.
- الاستعداد لتوظيف آليات المساعدة القانونية، سواء على المستوى الفلسطيني أو الإسرائيلي أو الدولي، والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في هذه المجال.

تأ. القضية الإستراتيجية الثالثة: انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني وحرمانه من حقوقه الأساسية.

- التوجه الاستراتيجي: مواجهة الإجراءات والانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية.
- اتجاه سياسة التدخل: مواجهة الانتهاكات على الأرض وعلى المستوى الحقوقي والسياسي بشكل متناسق.

## ▪ برامج وألويات التدخل:

### على المسار المتوسط المدى

1. إصدار تشريعات وطنية فلسطينية (تعلن وتؤكد بطلان الإجراءات الإسرائيلية الأحادية المخالفة للقانون الدولي).
2. تطوير سياسة وطنية حكومية وشعبية لفرض الأمر الواقع الفلسطيني في منطوق "ج".
3. اعتماد كافة الدوائر الحكومية لكافة التجمعات في المناطق المسماة "ج" ضمن سجلاتها المختلفة (الداخلية، المواصلات، الصحة، التعليم،...).

### على المسار العاجل

1. توفير الدعم والمساندة المالية والقانونية لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية.
2. دعم وتعزيز أساليب المقاومة الشعبية ضمن إستراتيجية وطنية شاملة.
3. إنشاء مراكز رصد وتوثيق للانتهاكات في كافة المحافظات، وإنشاء قاعده بيانات فلسطينية.
4. تجهيز وتفعيل عمل غرف العمليات في المحافظات.
5. ربط غرف العمليات بهيئة وطنية توجه وتراقب عمل غرف العمليات وتجند للضغط والمناصرة.

### خطوات تنفيذية متصلة

- تخصيص الموازنات المالية ووضع البرامج اللازمة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، ووضع المعايير التي تكفل وصول المساعدات وفقا لمبدأ الاحتياج الأشد.
- البدء بإنشاء قاعدة بيانات وطنية تتعلق بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، والاستفادة من قواعد البيانات المتوفرة.
- التنسيق والتعاون ما بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، والاستفادة من قواعد البيانات المتوفرة لديها.
- الشاور مع خبراء على المستوى المحلي والدولي لتحديد أفضل الطرق القانونية لحماية الشعب الفلسطيني من الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي.
- السعي نحو تعزيز فرص الاستفادة من الاختصاص القضائي العالمي للدول المختلفة.

ثا. القضية الإستراتيجية الرابعة: غياب السيادة الوطنية الفلسطينية في المنطقة المسماة "ج".

- **التوجه الاستراتيجي:** تعزيز السيادة الوطنية الفلسطينية في المنطقة المسماة "ج".
- **اتجاه سياسة التدخل:** العمل في مسارات متوازية على المستوى المحلي والوطني والدولي لتأكيد الهوية الوطنية والسيادة الفلسطينية على كافة المناطق.

## ▪ برامج وأولويات التدخل:

### على المسار المتوسط المدى

1. إعادة توزيع موارد الدولة الفلسطينية بما يخدم الأولويات في منطقه "ج" (تخصيص نسبة ثابتة من الميزانيات التشغيلية والتطويرية).
2. إعادة صياغة الإستراتيجيات القطاعية بما يخدم المنطقة المسماة "ج" والخروج بتدخلات ومشاريع قابلة للتنفيذ.

### على المسار العاجل

1. تدعيم الهيئات المحلية للقيام بدورها وبالمهام المناطة بها وفقا لقانون الهيئات المحلية الفلسطينية.
2. اعتماد الهيئات المحلية في منطقه "ج" كمراكز لتقديم خدمات الوزارات والمؤسسات العامة من خلال تواجد كوادر الوزارات في مراكز الهيئات المحلية ( صحة، زراعة، تعليم، أوقاف، شرطة).

### خطوات تنفيذية متصلة

- توفير الموارد المالية، وتأهيل كوادر الهيئات المحلية للقيام بالاختصاصات المنوطة بها وفقا لقانون الهيئات المحلية.
- إعداد تفاهات ما بين الهيئات المحلية والمؤسسات العامة في تقديم الخدمات، إما من خلال موظفي الهيئات المحلية، أو من خلال تواجد كوادر للوزارات والمؤسسات في هذه الهيئات.
- إعداد تفاهات بين وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية بمنح الرخص وتنفيذ المشاريع التنموية.

ج. القضية الإستراتيجية الخامسة: لم يرتق عمل ذوي الشأن المشترك الى المستوى القادر على مواجهة التحديات القائمة في وجه التدخلات الإنسانية والتنموية في المناطق المسماة "ج".

- **التوجه الاستراتيجي:** تمكين ذوي الشأن من داخل مؤسسات الدولة وخارجها من تحمل مسؤوليتهم والقيام بدورهم في تنمية المناطق ج.
- **اتجاه سياسة التدخل:** توفير الأرضية والقدرات المناسبة للعمل في المنطقة المسماة "ج" كأولوية وطنية، تنطلق من احتياجات المجتمع الفلسطيني التنموية.

## ▪ برامج وأولويات التدخل:

### على المسار المتوسط المدى

1. برنامج بناء القدرات: تطوير برنامج لبناء القدرات البشرية والتقنية لكافة المؤسسات العاملة في مناطق "ج".
2. بناء قاعدة معلومات تشرف على جمع المعلومات وتقوم بتوثيقها وتوفيرها للمعنيين.

1. توفير أرضية عمل مشتركة لكافة الشركاء بما يشمل: تطوير التشريعات المشجعة والمحفزة على التدخل في المنطقة المسماة "ج"، تطوير السياسات والبرامج التنموية الخاصة بالمنطقة المسماة "ج"، وتوفير الدعم الدولي لهذه التدخلات.
2. تشكيل لجنة وطنية فاعلة تقود عملية التنمية في المنطقة المسماة "ج" تسائل ذوي الشأن عن الالتزام بتنفيذ مهامهم، نقود وتشرف على تطبيق الخطة الوطنية وتشرف على عمل غرف العمليات القائمة في المحافظات لمأسسة العمل المشترك.
3. برنامج تفعيل الأدوار: لهد كل جهة للفجوة الناتجة عن ضعف أو غياب دورها. المجلس التشريعي والرئاسة (إقرار وتطوير التشريعات والقوانين والسياسات)، مجلس الوزراء والوزارات المعنية (بناء وتنفيذ البرامج التنموية)، المؤسسات الأهلية والدولية (تمويل والمساعدة في تنفيذ التدخلات التنموية المنبثقة عن السياسات والخطط التنموية).
4. تجنيد الدعم اللازم لتنفيذ التدخلات في المناطق المسماة "ج".

## ثانياً: محور القطاعات الاجتماعية: القضايا الإستراتيجية ذات الأولوية والتدخلات

### منطلقات العمل في القطاع الاجتماعي

تحتاج التدخلات في القطاع الاجتماعي الى منطلقات رئيسية يركز عليها العمل المؤسسي:

- الحق والمساواة والعدالة في سياق تحقيق الكرامة الإنسانية.
- الإنسان الفلسطيني في تلك المناطق فاعل وليس منلق وتابع.
- النظر للإنسان الفلسطيني في تلك المناطق على أنه صاحب حق.
- الانطلاق في العمل التنموي ضمن عمليات اقتصادية اجتماعية سياسية تسعى إلى تغيير واقع حياة السكان على الأرض.
- التأكيد على أن سكان المنطقة المسماة "ج" جزء أصيل لا يتجزأ عن المجتمع الفلسطيني ويشكلون الخط الأمامي في مواجهة تحديات الاحتلال وممارساته.
- الفعل والمناصرة: على جميع الشركاء التقيد بسياسات واضحة ومستجيبة لقضايا القطاع الاجتماعي المختلفة في تلك المنطقة، ورسم سياسات تعزز الفعل على الأرض والانتقال من ردة الفعل الموسمية إلى الفعل المماسس، مع أهمية الحشد والمناصرة المحلية والدولية لحمايتهم وضمان حقوقهم.
- المسؤولية المشتركة: تعزيز مفهوم الشراكة بين مختلف المؤسسات والمجتمع المحلي في سياق أن العلاقة القائمة مسؤولية مجتمعية مشتركة هدفها دعم الحقوق الفلسطينية وضمود الإنسان الفلسطيني على الأرض، وتعزيز نضاله والنضال المجتمعي العام لمقاومة الاحتلال وسياساته.

أ. القضية الإستراتيجية الأولى: قيود وسياسات مستمرة ومنهجية للاحتلال تقوض أي إمكانية للحياة (ممارسات الاحتلال من الهدم والتهميش والقتل والتضييق والعزل على حياة الإنسان الفلسطيني والسيطرة على الأرض).

- التوجه الاستراتيجي: سياسات وطنية تساهم في تعزيز صمود الإنسان الفلسطيني وتيسر حياته وتواجه "تناهض" سياسات وممارسات الاحتلال.
- اتجاه سياسة التدخل: عملية قائمة على الحقوق بسياسات واضحة مقرة ومعلنة تضمن بقاء الإنسان الفلسطيني وتعزز صموده على الأرض.
- برامج وأولويات التدخل:

#### على المسار المتوسط المدى

1. بناء قدرات المجتمع المحلي بموضوعة الحقوق المناهضة لسياسات الاحتلال وانتهاكاته على حياة الناس.
2. توعية المجتمع المحلي بموضوع الحقوق لرصد وتوثيق الانتهاكات والتعامل معها قانونياً.
3. سياسة وطنية لتأمين الوصول الآمن إلى الخدمات والموارد الطبيعية والتي تعزز واقعها الاجتماعي (تأمين مواصلات ذات ملكية عامة للمجتمع المحلي "بأسعار رمزية" للوصول إلى الخدمات، تسهيل الوصول إلى الأرض من خلال شق طرق زراعية... الخ).
4. تعزيز المسؤولية المجتمعية والشراكة نحو بناء فكر الاعتماد على الذات.

#### على المسار العاجل

1. تدخلات عاجلة لتشجيع روح توعية لدى العاملين في المؤسسات بأن أساس العمل في تلك المنطقة هو الإنسان الفلسطيني، ويأتي في الخطوات اللاحقة "الموارد المتوفرة في تلك المناطق".
2. تبني سياسة وطنية قائمة على الصمود تقودها لجنة وطنية فاعلة "خلية أزمة للمناطق المسماة "ج"، تتدارس وترسم سياسات تدخل مستمرة.
3. نشر وإعلان السياسة الوطنية القائمة على الشراكة وتعزيز المشاركة والمسؤولية المجتمعية الجماعية في تنفيذ السياسات.
4. تنظيم الوضع الإداري الفلسطيني لأهالي المنطقة المهمشة انطلاقاً من تسهيل حياتهم ووصولهم إلى الخدمات ضمن "مراكز يسهل الوصول إليها".
5. تأسيس مرصد "شبكة معلومات" ترصد الجهود المختلفة لكافة العاملين والفاعلين في تلك المناطق منعا للاندواجية وتكرار العمل والمعلومات.
6. الحشد والدعم والمناصرة، ضمن مستويات مختلفة: أولاً، المستوى الدولي من خلال فضح ممارسات الاحتلال والشناور مع خبراء على المستوى المحلي والدولي لتحديد أفضل الطرق القانونية لحماية الشعب الفلسطيني من الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي. ثانياً، المستوى الرسمي، تدخلات ذات طابع مناهض لسياسات الاحتلال. ثالثاً، المستوى غير الرسمي من خلال تعزيز منظور العمل الطوعي ومشاركة المجتمع المحلي وتفعيله في العمل على الأرض.

ب. القضية الإستراتيجية الثانية: تغيرات في نمط معيشة السكان "خاصة التجمعات البدوية" وانتقالهم من الاعتماد على الذات للاكتال على المساعدات الإنسانية، ينذر بسيطرة أكبر لإسرائيل على الأراضي من خلال تهجيرهم وتقييد حريّة معيشتهم.

- التوجه الاستراتيجي: الهوية الثقافية والاجتماعية للتجمعات المهمشة كمكون أصيل من الثقافة الفلسطينية.
- اتجاه سياسة التدخل: منظومة عمل واضحة تضمن الاندماج والاحتواء المبني على الشراكة والاعتماد على الذات في العمل التنموي.
- برامج وأولويات التدخل:

#### على المسار المتوسط المدى

1. الحفاظ على ثقافة وتراث التجمعات الواقعة على الهامش خاصة البدوية منها.
2. فتح متحف خاص يؤرخ ويوثق التراث البدوي الفلسطيني ونمط معيشتهم.
3. القيام بدراسات توثق معيشة وحيات تلك التجمعات وخاصة البدوية.
4. عروض مشتركة واستضافات في المهرجانات والنشاطات الوطنية تبرز الفن الأصيل لهم وارتباطه بالفن والثقافة الفلسطينية".

#### على المسار العاجل

1. تبني المبادرات والرؤية المحلية لتلك التجمعات دون القفز على سمة معيشتهم الرئيسية.
2. القيام بتدخلات تؤمن وصول السكان للخدمات المختلفة دون الانتقاص من نمط معيشتهم.
3. العمل على حل إشكالية التنقلات الموسمية من خلال تسيير الوصول وتأمين العودة رغما عن القيود الاحتلالية "حل إشكالية أراضي الأوقاف الكنسية والإسلامية التي يستثمرون بها لنمط معيشتهم من خلال تثبيتها بعقود إيجار واستئجار".
4. تدخلات قائمة على الشراكة مع السكان من خلال دراسة لاحتياجاتهم قائمة على المشاركة دون القفز على نمط معيشتهم وحياتهم.
5. تعزيز السلم الأهلي بين التجمعات المهمشة من خلال برامج مصالحة عامة ونشاطات مشتركة تحد من المشكلات العائلية والعشائرية.

ت. القضية الإستراتيجية الثالثة: غياب البيئة الآمنة الصحية والصحيحة للتعليم الجامع والنوعي (تسرب عالي، زواج مبكر، عمالة أطفال، بيئة وصول غير آمنة لمجموعة من الطلبة والطالبات إلى مدارسهم تصل إلى تهديدات على حياتهم).

- التوجه الاستراتيجي: توفير بيئة آمنة لتعليم نوعي.

▪ **اتجاه سياسة التدخل:** تسهيل الإجراءات السياساتية التعليمية والتي تحد من البيروقراطية وقادرة على التعامل مع خصوصية المنطقة.

▪ **برامج وأولويات التدخل:**

#### على المسار المتوسط المدى

1. تطوير برامج مهنية ذات علاقة بخصوصية تلك المنطقة مرتبطة بالتدريب المهني الزراعي والحرفي، وتنسيق هذه العملية مع المؤسسات الأهلية الزراعية والتعليمية والتدريبية.
2. وضع سياسات عملية تفضيلية تضمن التحاق الطلبة في مؤسسات التعليم العالي.
3. إنشاء صندوق خاص لدعم التعليم في تلك المناطق: منح داعمة، تأمين مواصلات...الخ.
4. التمييز الإيجابي في قبول الطلبة من تلك المناطق ببرنامج مجلس التعليم العالي "مثلا 10 علامات إضافية كحد أدنى على القبول، القبول ضمن الحدود الدنيا للالتحاق بالتعليم العالي...الخ".
5. سياسات إعفاء للتعليم العالي للطلبة مع التمييز الإيجابي في نوعية التخصصات.

#### على المسار العاجل

1. تأمين خطة فعلية على الأرض قابلة لخلق بنية تحتية للتعليم تتناسب وواقع المنطقة.
  - "مدارس متنقلة" ضمن برنامج عمل مكثف.
  - استثمار في البيئة الجغرافية كمباني ملحقة ببعض الكهوف.
  - نظام متطور من البيوت المتنقلة واستخدامها كمدارس.
  - الاستثمار في أبنية جاهزة واستئجارها.
  - استئجار باصات نقل ذات ملكية عامة محلية تضمن وصول آمن للطلبة لمدارس قريبة من تجمعاتهم.
2. سياسات واضحة للحد من التسرب وتأمين نوعية تعليم عالية:
  - رقابة صارمة من خلال جسم رقابي يعمل بشكل دائم على مدارس تلك المنطقة.
  - إعطاء أولوية لتلك المناطق في مشاريع قائمة أو ستطبق في هذه الفترة "المدرسة الآمنة، والمدرسة صديقة الطفل".
  - تجريم سمسرة استغلال الأطفال للعمل في المستوطنات "وتعقب تحركات السمسرة ورصدهم وفضحهم وتحويلهم للقضاء".
  - مكافحة ظاهرة الزواج المبكر من خلال تأمين الوصول الآمن لكافة الطلبة وخاصة الطالبات.
3. إلحاق رياض الأطفال في المدارس الحكومية في تلك المناطق والتنسيق مع وكالة الغوث في نفس النهج.
4. سياسات تفضيلية "تحفيزية" للعاملين في المدارس في تلك المناطق على اعتبار خصوصيتها في الخارطة الوطنية الفلسطينية.

ث. القضية الإستراتيجية الرابعة: انكشاف عالي لتلك المناطق للتلوث والتخريب البيئي (انعدام للأمن الغذائي، تلوث مناطق السكان بمجاري المستوطنين، غياب ومحدودية عالية في مصادر المياه، إقامة مصانع ملوثة).

- التوجه الاستراتيجي: سياسة مواجهة ضد ممارسات الاحتلال للحد من الأضرار والتخريب البيئي.
- اتجاه سياسة التدخل: نظام ودليل عمل واضح يناهض ممارسات التخريب والتدمير البيئي.
- برامج وأولويات التدخل:

#### على المسار المتوسط المدى

1. اعتبار المستوطنات بشكل عام، وفي تلك المناطق بشكل خاص عامل التلوث والتدمير البيئي الرئيسي في فلسطين، والحشد الدولي والأممي ضد ممارساتها.
2. الإستفادة من العضوية في الإتفاقيات والمعاهدات الدولية البيئية لملاحقة الإحتلال على الإنتهاكات البيئية.

#### على المسار العاجل

1. تطوير برنامج لرصد التخريب البيئي الممارس من قبل الاحتلال وتنسيق كافة الجهود باتجاه شبكة معلومات موحدة.
2. تعرية ممارسات الاحتلال من خلال برامج الحشد والدعم الدولي والنشاور مع خبراء على المستوى المحلي والدولي لتحديد أفضل الطرق القانونية لحماية الشعب الفلسطيني من الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي".
3. وضع سياسات تنفيذية لمقاومة التخريب البيئي.
4. إيجاد برامج توعية للسكان المحليين من خلال برنامج درء المخاطر المبني على المجتمع.
5. إيجاد برامج وقاية صحية تحد من مخاطر التخريب البيئي على حياة السكان.
6. التشديد والرقابة الصارمة على الفلسطينيين المساهمين والمسهلين للتخريب البيئي مع الاحتلال، واعتبارها كجرائم وجنابات كبرى.
7. وضع سياسات ولوائح وأنظمة ذات معايير ضامنة للمصانع والاستثمارات المحلية، والتي تراعي التخفيف من الأثر البيئي على المنطقة.
8. التنفيذ العاجل لتدخلات تخفف من التدهور البيئي والتأثير على المواطنين والموارد الطبيعية في تلك المناطق.

ج. القضية الإستراتيجية الخامسة: غياب نظام صحي شمولي ومتكامل مستجيب لاحتياجات تلك المناطق، (جهود مبعثرة وعيادات بإمكانيات محدودة جدا، صعوبة في الوصول إلى الخدمات المجاورة، وافتقار الخدمات أصلا إلى إمكانيات بنوية وبشرية).

- التوجه الاستراتيجي: نظام صحي تكاملي ومستمر ومستجيب للاحتياجات الصحية الأولية والطارئة.

▪ **اتجاه سياسة التدخل:** قيادة القطاع الصحي في تلك المنطقة وفقا لمنظومة عملية قائمة على الحق والوصول للخدمة.

▪ **برامج وأولويات التدخل:**

#### على المسار العاجل

1. الاستثمار في الأبنية القائمة لتوفير مراكز صحية توفر خدمات الرعاية الصحية الأولية والطارئة، مثل المراكز الصحية في الجفتك وعين البيضا.
2. تطوير نظام رعاية صحية أولية وطارئة لسكان تلك المناطق.
  - مراكز صحية "طوارئ" تعمل في التجمعات القريبة معا.
  - اتفاق وتعاون بين المؤسسات لتشغيل المراكز العاملة والمتوفرة لتقديم خدمات صحية دائمة "24 ساعة".
  - تجهيز عيادات متنقلة متطورة لتلبية احتياجات الناس على مدار 24 ساعة، يمكن الوصول إليها عبر وسائل الاتصال المختلفة، وتحتوي على خدمات صحية خاصة بالنساء والأطفال.
3. تطوير مرصد صحي هدفه الوقوف على الاحتياجات الصحية للسكان المحليين، ورصد انتهاكات الاحتلال على صحة السكان.
4. تأسيس وإنشاء وحدات إدارة أزمات وطوارئ وغرف عمليات دائمة تعمل على مدار الساعة وتتسق العمل في تلك المناطق.

ح. القضية الإستراتيجية السادسة: انكشاف المجموعات الحيوية لواقع وظروف أمنية ومخاوف تقيد حركتهم، مع انكشاف تلك المجتمعات لظواهر تنذر بمستقبل ضبابي وهش (الانكشاف لممارسات مضاعفة من الاحتلال، زواج مبكر، عمالة أطفال، عنف، تهميش، فقر وبطالة، الأمراض، وسوء التغذية وانعدام للأمن الغذائي،....).

#### **أولاً: الشباب**

- **التوجه الاستراتيجي:** مساحة وحيز ضامن للوصول للفرص القائمة على مشاركة الشباب والشابات لتحسين أمنهم الاقتصادي والاجتماعي والرفاهية.
- **اتجاه سياسة التدخل:** الشباب والشابات يتمتعون بأمن اقتصادي - اجتماعي - سياسي.
- **برامج وأولويات التدخلات:**

#### على المسار العاجل

1. دعم الريادية للشابات والشباب في تلك المناطق، سواء من خلال برامج التمكين الاقتصادي لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، أو من خلال البرامج الشبابية.

2. برامج توعية للشباب والشابات في تلك المناطق:

- برامج توعية مجتمعية وثقافية وتعزيز مسؤوليتهم المجتمعية والوطنية.
- برامج ذات منحى وقائي من ممارسات الترويج المختلفة التي يمارسها الاحتلال، والتي يهدف من خلالها إلى تدمير الرأس مال البشري الشبابي الفلسطيني.
- برامج ذات منحى تعزز من فرصهم الاقتصادية والتشغيلية كبرامج التدريب والربط مع سوق العمل.

3. تعزيز المسؤولية المجتمعية لدى الشباب:

- من خلال إتاحة حيز ومساحة للشراكة الفاعلة مع الهيئات المحلية.
- تبني وتفعيل المبادرات الشبابية المختلفة، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لها.

## ثانياً: النساء

- **التوجه الاستراتيجي:** سياسات تعزز من مشاركة النساء مشاركة فاعلة وأمنة.
- **اتجاه سياسة التدخل:** مجتمع محلي يؤمن بقضايا مشاركة النساء في التنمية والمجتمع وبناء الدولة.
- **برامج وألويات التدخل:**

### على المسار العاجل

1. إنفاذ القوانين "وتعديل المنقوصة للبعض منها" الحامية للنساء وتجريم منتهكها.
2. دعم الريادية للنساء في تلك المناطق "لبرامج التمكين الاقتصادي لدى وزارة الشؤون الاجتماعية".
3. ربط البرامج الاقتصادية ببرامج تغيير اجتماعي لحق وحرية حركة النساء وتناهض عملهن في المستوطنات.
4. مكافحة الاتجار بعمالة النساء "داخل المستوطنات"، وتجريم سماسرة الاتجار قضائياً.
5. تنفيذ برامج توعية مجتمعية للحد من العنف بكافة أشكاله ضد النساء.
6. إتاحة حيز ومساحة للشراكة الفاعلة مع الهيئات المحلية للنساء، والعمل معهن من خلال تبني المبادرات والنشاطات النسوية المختلفة.

## ثالثاً: الأطفال

- **التوجه الاستراتيجي:** سياسات فاعلة وملزمة لحماية الأطفال من الانتهاكات.
- **اتجاه سياسة التدخل:** توفير كافة الخدمات الأساسية والحيوية للأطفال كحق يكفله القانون والتشريعات المختلفة.
- **برامج وألويات التدخل:**

## على المسار العاجل

1. الرقابة الصارمة للحد من الاتجار بعمالة الأطفال، وتجريم "سماسة الأطفال" وملاحقتهم قضائياً.
2. تطوير برنامج صحي متكامل لحماية الأطفال وصحتهم:
  - التطعيم من خلال تأمين الوصول إلى التجمعات المختلفة.
  - الفحوصات الصحية المستمرة من خلال عيادات متنقلة.
  - برامج تعزز من الصحة المدرسية مثل التغذية عن طريق تزويد المدارس ورياض الأطفال بزيوت رئيسية وعصائر واحتياجات غذائية تضمن الأمن الغذائي لهم.
3. برامج واضحة على الأرض توفر بيئة آمنة للمدارس للحد من التسرب والزواج المبكر وعمالة الأطفال.

## **رابعاً: الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة**

- **التوجه الاستراتيجي:** دمج الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة في مجتمعاتهم من خلال مساحات تتيح الفرص الدامجة القائمة على المساواة والعدالة.
- **اتجاه سياسة التدخل:** ضمان حصول ووصول الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة إلى الخدمات الأساسية والحيوية.
- **برامج وأولويات التدخل:**

## على المسار العاجل

1. تطوير برنامج يرصد الإعاقة رقمياً وواقعاً، من أجل تأمين الوصول والحصول على الخدمات.
2. ربط الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة وتفعيل دور وزارة الشؤون الاجتماعية في الوصول إلى المناطق المختلفة، من خلال تأسيس دائرة خاصة بتلك المناطق داخل الإدارة العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة.
3. تمديد برنامج التأهيل المبني على المجتمع CBR ليكون فاعلاً في كل المناطق الهامشية والنائية.
4. توفير فرص وأولويات واضحة في مشاريع التمكين الاقتصادي لذوي الإحتياجات الخاصة في تلك المناطق والقائم داخل وزارة الشؤون الاجتماعية.
5. تطوير المرافق ومراكز الخدمات ووسائل النقل من أجل تسهيل وصولها وإستعمالها من قبل الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة.

خ. القضية الإستراتيجية السابعة: غياب المؤسسات القاعدية من بنية تلك المجتمعات مع غياب واضح للمؤسسات الرسمية، وتواجد برامجي محدود لدى المؤسسات غير الرسمية، مع غياب تنموي استثماري للقطاع الخاص.

- **التوجه الاستراتيجي:** الانتقال من ردة الفعل الموسمي إلى الفعل المؤسس على الأرض ضمن مبدأي الحق والعدالة التنموية للقائنين في تلك المناطق.

▪ **اتجاه سياسة التدخل:** تشجيع وتفعيل الممارسات المؤسساتية التنموية المستدامة للحد من الممارسات التي تقيد وصول خدمات المؤسسات لتلك المناطق.

▪ **برامج وأولويات التدخل:**

#### على المسار العاجل

1. دعم المبادرات المحلية، وخلق علاقات شراكة لامركزية من خلال إقامة خلايا وتنسيق مستمرة حسب القضايا ذات الأولوية سالفة الذكر.
2. تأطير وتثبيت الفكر المؤسسي القائم على أن تلك المناطق هي أولوية وطنية ذات أبعاد مواجهة مع الاحتلال للحصول على الحقوق الوطنية.
3. الاستجابة، دون القيود البيروقراطية، للاحتياجات المستمرة لتلك المناطق على اعتبار أنها ملحة (من خلال دوائر تواصل دائمة داخل المؤسسات المختلفة).
4. تنظيم فعاليات للمؤسسات المختلفة تبرز طبيعة الخدمات التي تقدمها في تلك المناطق، مع خلق برامج توعية في كيفية وصولهم وحصولهم على خدماتهم.
5. تدعيم بناء برامج حماية وشبكات مختلفة تشارك فيها كل المؤسسات وتقويتها من خلال شراكة حقيقية مع المجتمعات المحلية.

### **ثالثاً: محور البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية: القضايا الإستراتيجية ذات الأولوية والتدخلات**

#### **منطلقات العمل في القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية المتصلة**

العمل على مستويين:

- متوسط المدى بما يشمل التفاوضي مع إسرائيل والدبلوماسي مع الرباعية والأمم المتحدة والمطلبي مع الإدارة المدنية؛ قريب المدى بما يشمل المساندة العاجلة من قبل الشركاء الدوليين والحلفاء المحليين على الأمور التالية:
- وضع الإجراءات والحوافز اللازمة لزيادة الاستفادة من الموارد المحلية.
  - استخدام أمثل لمصادر المياه بما يضمن الأمن المائي والغذائي والتنمية الاقتصادية القائمة على العدالة الاجتماعية.
  - تنظيم استعمالات الأراضي واستغلال المصادر الطبيعية المتاحة بشكل مستدام.
  - تعزيز بيئة عمرانية وبنية تحتية شاملة، وتوسيع البناء الإسكاني والعمراني في المناطق المهدهدة بالمصادرة.
  - رفع مستوى شبكات الصرف الصحي والعمل على معالجتها واستخدامها للزراعة.
  - ضبط مصادر تلويث البيئة المختلفة وتحسين نظم إدارة النفايات الصلبة والسائلة.
  - حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري، وتأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل.
  - تطوير وتفعيل العمق الاستراتيجي للأرض الفلسطينية وتوحيدها وتوحيد اقتصادها والاستغلال الأمثل لمواردها.
  - اعتبار غور الأردن إحدى مناطق التطوير ذات تمييز إيجابي.

- إنعاش الاقتصاد الوطني المستقل، وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني ورفع قدرته الإنتاجية.
- مكافحة الفقر والبطالة أخذة بعين الاعتبار التباينات في الاحتياجات والظروف على أساس المنطقة الجغرافية.
- خلق الروابط الخلفية والأمامية الاقتصادية.
- تشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وفي القطاعات الإنتاجية.
- دعم المنتج الوطني ورفع مستوى جودته.
- دعم وتشجيع الإستثمار في قطاع السياحة البيئية والتراثية والدينية والثقافية والأثرية.

## محور البنية التحتية

أ. القضية الإستراتيجية الأولى: عدم ممارسة السيادة على مصادر المياه يخل بالتوازن في تخصيص الموارد المائية بين فلسطين وإسرائيل عموماً وبين سكان المناطق المسماة "ج" والمناطق الأخرى، ويحول دون توفير المياه الكافية للأغراض المنزلية والزراعية في المناطق المسماة "ج".

▪ **التوجه الاستراتيجي:** تأمين الماء لمنطلق للإنعاش الاقتصادي المستدام والتحكم بمصادرها من عناصر الأمن القومي الاقتصادي.

### ▪ اتجاه سياسة التدخل:

- التعامل مع قطاع المياه كأحد القطاعات السيادية الإستراتيجية ومن أهم العناصر الحيوية لسكان المناطق المسماة "ج".
- حماية المصادر المتوفرة وتطوير ما يمكن حيثما أمكن، والاستغلال الأقصى للحصة الفلسطينية المقررة.
- ضمان الحد الأدنى من التكافؤ في توفير المياه للاستهلاك الأسري بين المناطق المسماة "ج" وبقية المناطق الفلسطينية.
- عدم جدوى تنمية الموارد المائية في غياب التخطيط المحلي المهني والشامل.
- التركيز على تطوير التعاونيات والجمعيات والهيئات المستقلة كوسيلة تنفيذية في التدخلات في قطاع المياه مما يقلل من تحكم أصحاب الآبار بها.
- تعزيز وتطوير المصادر غير التقليدية للمياه (كمعالجة المياه العادمة وسبل الحصاد المائي).

### ▪ برامج وأولويات التدخل:

#### على المسار المتوسط المدى

1. دراسة إمكانيات إعادة توزيع الكميات المستخرجة على الأحواض المختلفة، والتركيز على الحوض الغربي في المطالبة بحفر آبار جديدة.

2. التعامل مع ملف استخدام مياه مكوروت للزراعة وخصم قيمتها من المقاصة.
3. تفعيل الحقوق المائية الفلسطينية بحسب القوانين السارية (الأردنية) وفي إطار القانون الدولي.
4. إنشاء جمعيات تعاونية مائية مشتركة "إقليمية" وإصلاح الموجودة منها.
5. مراعاة واقع نظام توزيع الموارد المائية الذي يسيطر عليه مالكون ومزارعون مرخصون وليست الدولة، مما يتطلب إدارة أفضل للموارد المائية بين الحكومة وأصحاب الآبار.
6. تطوير السبل والآليات التي تهدف إلى تعزيز المصادر غير التقليدية للمياه كمعالجة المياه العادمة وسبل الحصاد المائي.

### على المسار العاجل

1. تشغيل/ترميم الآبار المتوفرة في مناطق " أ " و " ب " المتاخمة، وتشغيل/ترميم الآبار الممكنة في مناطق "ج".
2. تمديد شبكات توزيع دائمة أو مؤقتة بين المناطق المتباعدة ومن منطقتي " أ " / "ب" إلى "ج".
3. التوجه نحو مشاريع الحصاد المائي بأشكاله المختلفة.
4. إجراءات سياساتية لضمان سعر حد أقصى للمياه الزراعية.
5. تكثيف الزراعة وتنويع الأصناف للاستفادة من توفر المياه الزراعية طوال المواسم وليس فقط في الصيف.
6. توفير خدمات قانونية لكافة المشاريع المائية ومتابعة المخالفات.
7. تبنى وسائل ري حديثة، إن أمكن، تكون حساسة لإستخدام المياه.

بأ. القضية الإستراتيجية الثانية: ضعف التخطيط الحضري ومخاطر البناء والإسكان تزيد من هشاشة التوسع العمراني والترابط الجغرافي ما بين المناطق.

▪ التوجه الاستراتيجي: مراعاة التباين في خصوصية المناطق المختلفة من حيث إمكانات التخطيط الهيكلي والبناء الفلسطيني.

▪ اتجاه سياسة التدخل:

- الانتباه إلى مخاطر ومقتضيات التعامل مع المخططات الجزئية المعتمدة من إسرائيل.
- ضرورة التوافق بين المخطط الهيكلي والمكاني بمشاركة المجتمعات المحلية.
- الاستفادة من فرص الحصول على مخططات محلية للبناء.
- مقاومة الشروط التي تحاول فرضها سلطات الاحتلال على المخططات التي تمنحها في المناطق المسماة "ج"، والاستناد (وعند الحاجة، الاحتكام) إلى القانون الإنساني الدولي في التعامل مع سلطات الاحتلال.

▪ برامج وأولويات التدخل:

## على المسار المتوسط المدى

1. ضرورة الإسراع في إعداد المخطط الوطني المكاني الشامل.
2. العمل على توفير التمويل اللازم والمواد والأيدي العاملة المحلية لأعمال الإنشاءات لمباني المرافق العامة.
3. دراسة إمكانيات تنفيذ مشاريع إسكان لذوي الدخل المحدود.
4. الضغط باتجاه بناء وإقامة المرافق والمنشآت الإقليمية والوطنية في المناطق المسماة "ج".

## على المسار العاجل

1. العمل على توفير الموارد اللازمة لترميم البيوت القائمة والآيلة للسقوط (خاصة في القدس المحتلة).
2. دعم وتطوير نظام البناء المحلي وإدخال أنماط جديدة للبناء.
3. تكثيف المصادر وتخصيص الموارد لتوفير خدمات قانونية لكافة المشاريع الإنشائية ولمتابعة المخالفات.
4. دعم وتطوير صناعات مواد بناء محلية وتحسين جودتها وخاصة صناعة الحجر والإسمنت.

تأ. القضية الإستراتيجية الثالثة: عدم دمج المناطق المسماة "ج" وربطها ضمن الخطط والشبكات الإقليمية والوطنية للبنية التحتية وإغفال احتياجاتها العاجلة.

- **التوجه الاستراتيجي:** تأمين التنمية المستدامة والانتقال من "التواصل" إلى "السيادة" في تخطيط وتأسيس البنية التحتية.
- **اتجاه سياسة التدخل:** التوازن بين الاعتبارات التخطيطية الوطنية في التعامل مع المناطق المسماة "ج" لتمديد شبكات البنية التحتية من جهة، والاعتبارات المحلية البشرية الحساسة والطبيعية الهائلة لهذه المناطق من جهة ثانية.
- **برامج وأولويات التدخل:**

## على المسار المتوسط المدى

1. رفض استخدام إسرائيل للمناطق المسماة "ج" لتجميع النفايات وتشجيع المبادرات الرسمية والشعبية لمنع ذلك.
2. تحسين نظم إدارة النفايات السائلة والصلبة والخطرة.
3. حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري وتأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل. الأولوية لإيصال الكهرباء للتجمعات السكانية الأكبر لمراعاة اقتصاديات الحجم، مع عدم إغفال مناطق وتجمعات أخرى مهددة وذات قيمة إستراتيجية.
4. تشجيع النقل العام وتحسين وتسهيل إجراءات تقديم الخدمات للمواطنين.
5. ضبط مصادر تلوث البيئة المختلفة وتعزيز القدرات للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث البيئية.
6. تعزيز روح الملكية لدى المواطنين وإشراكهم في حماية الموارد الطبيعية والبيئية كالمحميات الطبيعية ومناطق التنوع الحيوي والغابات والمعالم الأثرية والسياحية والتاريخية.

1. رفع مستوى شبكات الصرف الصحي والعمل على معالجتها واستخدامها للزراعة والصناعة.
2. نشر أوسع لوسائل الطاقة البديلة.
3. إقامة حملات توعية للجمهور حول حماية البيئة من التلوث.
4. إدخال وسائل مبتكرة لتكرير مياه الصرف المنزلية على النطاق الصغير/الفردى ضمن مشاريع التنمية المحلية وتقوية القدرات المحلية فيما هو متوفر من وسائل.
5. تدريب وتأهيل المجتمعات المحلية على تشغيل وصيانة أنظمة محلية بديلة لضمان استدامتها.
6. التركيز على مشاريع استصلاح الاراضي الزراعية باشكالها المختلفة وانشاء وتأهيل الطرق الزراعية.
7. تشجيع ودعم مشاريع إستصلاح الأراضى وتقديم المنح والقروض اللازمة لذلك.
8. إدارة وتطوير المراعى بما يلبي الحاجة الوطنية لذلك.

### محور القطاعات الاقتصادية

أ. القضية الإستراتيجية الأولى: عدم الاستفادة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسيادية المحتملة لتطوير الزراعة والسياحة في المناطق المسماة "ج" ضمن سياسة تنمية تشمل تعزيز الزراعة وتطوير المناطق السياحية بصفقتها ركيزة للصدود والتصدي للاستيطان.

▪ التوجه الاستراتيجى: السياحة والزراعة والثروة الحيوانية أساس الصدود المحلى ومحرك النمو الاقتصادى الوطنى.

▪ اتجاه سياسة التدخل:

- أهمية المناطق المسماة "ج" للسياحة والزراعة الحالية والمستقبلية، وأهمية الزراعة والسياحة للمجتمعات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.
- تعزيز قطاع السياحة في المناطق "ج" كأداة لتحقيق التنمية الشاملة.
- السياحة كأداة لنشر الوعي المحلى والإقليمى والعالمى حول الإستيطان ومصادرة الأراضى فى المناطق المسماة "ج" وذلك لخلق شبكة تضامنية دولية.
- أهمية التوجه نحو السوق المحلى وتنظيمه بالتوازي مع تكثيف الجهود الحكومية لتسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية والاستفادة من الاتفاقيات التجارية مع الأردن والدول العربية واوروبا.
- التوازن بين عملية الحفاظ على مصالح المزارعين المحليين وحيزهم الزراعية القائمة، من جهة، والفوائد الاقتصادية الأوسع المتمثلة بالعمليات الزراعية الأكبر حجماً والاستثمارات المترافقة لها، من جهة ثانية.
- التوازن بين تسويق وتشجيع المنتج المحلى وبين الإستيراد المفرط للسلع الشبيهة من الخارج.

## ■ برامج وألويات التدخل:

### على المسار المتوسط المدى

1. تكثيف الجهود لتطبيق الاجندة الزراعية (المواسم الزراعية) وتشجيع الالتزام الطوعي بها، مما يعزز التنسيق بين المزارعين لتحديد كميات وأصناف المحاصيل مما يؤثر إيجابياً على أسعار البيع ونسب الربح.
2. الاستمرار بإنشاء ثلاجات صناعية بوفرة لتخزين المحصول (وتمديد الموسم) بهدف زيادة هامش الربح وتقليل تقلبات الأسعار.
3. دراسة جدوى إقامة مصانع حليب محلية في منطقة الأغوار الوسطى والشمالية للاستفادة من المنتج التي عادة ما يتلف بسبب صغر السوق وتكلفة النقل العالية.
4. تنوع مصادر استيراد المواشي ومنع احتكاره بغية تربية أنواع تتميز بإنتاجية أعلى.
5. رفع وعي ومهارة المزارعين في مجالات تربية المواشي والإنتاج النباتي.
6. خلق مواقع جذب سياحي في المناطق المسماة "ج" سواء بتطوير أو ترميم المواقع أو تنظيم فعاليات سياحية مختلفة مما يساهم في تحسين دخل المجتمع المحلي وبالتالي يعزز من صموده.
7. توجيه الإستثمار السياحي المحلي والدولي ضمن إستراتيجية ورؤية وزارة السياحة والآثار إلى المناطق المسماة "ج" بما ينسجم مع المناخ السياحي الخاص لكل منطقة وذلك لضمان الحفاظ على الطابع التراثي والهوية الفلسطينية الخاصة بكل منطقة.
8. تسويق وترويج فعال لهذه المواقع السياحية والدينية والأثرية والتاريخية في المناطق المسماة "ج".
9. اللجوء إلى القانون الدولي لإعادة السيطرة على المواقع المصادرة إسرائيلاً في المناطق المسماة "ج". (مثال: قمران / آثار سبسطية / هيروديون).

### على المسار العاجل

1. تشجيع وحماية المزارع للوصول إلى أراضي الدولة واستصلاحها واستغلالها بموافقة الجهات الرسمية الفلسطينية المختصة.
2. تعزيز دور وزارة الزراعة في الإرشاد الزراعي وتوفير سبل أداء مهمتها، خاصة في الخدمات والأطعمة البيطرية وتكثيف تواجدها الدائم (و/أو المتنقل) على الأرض، وعدم التوجه لخصخصة هذه الخدمات.
3. توفر المصانع الزراعية والمواد الغذائية التي بإمكانها امتصاص بعض الكميات الزائدة من المحاصيل وزيادة هامش الربح للمزارع، لما فيها من مزايا لإحلال الواردات.
4. تكثيف الجهود لإنتاج الاعلاف المحلية وتشجيع الاستثمار لإقامة مصانع الاعلاف الوطنية لتكون بديلاً عن المنتج الاسرائيلي.
5. تطبيق الموقف الفلسطيني الرسمي حول مقاطعة منتجات المستوطنين على جميع الخدمات السياحية المقدمة في مناطق "ج" من قبل المستوطنات.
6. تأهيل وتطوير وتفعيل مواقع الجذب السياحي في مناطق "ج".
7. تدريب عاملين في قطاع السياحة من المجتمع المحلي في مناطق "ج" لضمان تقديم خدمة سياحية ذات جودة عالية تساهم في استدامة خلق واقع سياحي قادر على المنافسة.

ب. القضية الإستراتيجية الثانية: ضعف الترابطات الأمامية والخلفية الصناعية والخدمية المتصلة بين القطاعات الاقتصادية الحيوية والإحجام عن الاستثمار الخاص والعام في الاقتصاد غير الزراعي في المناطق المسماة "ج".

▪ **التوجه الاستراتيجي:** إحداث تفاعل بين استغلال مقدرات وموارد المناطق المسماة "ج" الاقتصادية ومتطلبات تقوية نسيج الاقتصاد الوطني والقدرة الإنتاجية الذاتية.

▪ **اتجاه سياسة التدخل:**

- سياحة ثقافية ودينية وأثرية وطبيعية: عدم ترك أي حيز للتمدد الاستيطاني.
- التصنيع: من الصناعات الحرفية والورش إلى "الاستثمار المسئول" من أجل التنمية.
- توفر واستغلال الموارد المعدنية والطبيعية: معركة قانونية ودبلوماسية لاسترداد الموارد الطبيعية.

▪ **برامج وأولويات التدخل:**

على المسار المتوسط المدى

1. إجراء مسح جيولوجي شامل للضفة الغربية بما فيها المناطق المسماة "ج" التي تحوي على معظم الموارد الطبيعية والمعدنية الفلسطينية.
2. الحفاظ على المنشآت الصناعية الموجودة متناهية الصغر، خدمية وورشية، وإيجاد دور مكمل في أية عملية تصنيع زراعي أو زيادة في المكننة في المناطق المسماة "ج".
3. تأمين الترخيص والتمويل اللازمين لتحديث المحاجر ومصانع الرخام والحجر الفلسطينية في المناطق المسماة "ج" (اعتماداً على تراخيص ممنوحة قبل عام 1967 وغير مستخدمة).
4. وقف فرض غرامات ومصادرة معدات من قبل السلطات الإسرائيلية من المحاجر الفلسطينية العاملة في المناطق المسماة "ج"، وضرورة وضع حد لذلك قانونياً ودولياً.
5. التوصل إلى صيغة تسمح باستخدام وسائل متطورة في المحاجر الفلسطينية لتوفير هامش أكبر للمنافسة للشركات الفلسطينية.
6. دراسة إمكانية تطويع المحميات الطبيعية في السياحة البيئية ودمجها في المنظومة الاقتصادية وإدارتها بما يخدم ذلك.

على المسار العاجل

1. توفير خدمات حكومية للإرشاد الصناعي والتسهيلات الائتمانية والبرامج الهادفة لزيادة الإنتاجية ولتأمين التسويق من خلال مؤسسات تشجيع التجارة.
2. إدخال آليات فعالة للرقابة والتفتيش في أماكن العمل وخاصة في ظروف العمل السيئة في الزراعة في المستوطنات الإسرائيلية.
3. تعزيز قدرة النساء والشباب على القيام بمبادرات اقتصادية خلاقة وتمكينهم من إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
4. استغلال أفضل للمواقع السياحية المميزة في مناطق مثل قمران وبعض المحميات الطبيعية التي يمكن أن تكون نقاط جذب للسياحة، وما يترتب عن ذلك من إنفاق محلي وإيرادات ضريبية.

5. تطوير دليل سياحي للمناطق الطبيعية الفلسطينية وتشجيع شركات السياحة الخاصة على تنظيم رحلات سياحية دولية ومحلية خاصة في تلك المناطق.

ت. القضية الإستراتيجية الثالثة: الآثار التمييزية غير المرئية للسياسات التجارية والضريبية على المنتجين الصغار والمستهلكين الفقراء.

▪ **التوجه الاستراتيجي:** تطبيق معاملة تفضيلية للمناطق المسماة "ج"، من حيث تخصيص الموارد الإنمائية المناسبة في إطار الخطة الوطنية لأهميتها السكانية والإستراتيجية.

▪ **اتجاه سياسة التدخل:**

- استخدام ما يتوفر من أدوات السياسة الضريبية لتصحيح الخلل في توزيع الدخل بين أكثر الفئات فقراً في المناطق المسماة "ج" (كما في القدس وغزة) والطبقات الاجتماعية الأكثر استفادةً من الوظائف الحكومية وفرص العمل في المراكز الاقتصادية.

- مراعاة خصائص السلة الاستهلاكية للأسر في المناطق المسماة "ج" في تطبيق السياسات الضريبية.

- انتهاج سياسة تجارية تشجع التصدير الزراعي والحماية الهادفة والمبرمجة لفرع/سلع محلية الإنتاج.

▪ **برامج وأولويات التدخل:**

على المسار المتوسط المدى

1. دراسة إمكانيات صياغة رزمة من الحوافز الضريبية لمزودي الخدمات والمشتغلين في المناطق المسماة "ج" (صيانة آلات ومراكب، كهرباء، خدمات مهنية: مهندسون، محاسبون، محامون الخ)، بما في ذلك إعفاءات جمركية وضريبية مما يزيد من تماسك النسيج الاقتصادي المحلي وتقوية القدرة الإنتاجية والربط بالمركز.
2. دمج مزارعي ومنتجي المناطق المسماة "ج" بالأنظمة ومرافق البنية التحتية العامة والخدمات التسويقية المتعلقة بتسهيل التجارة الخارجية من خلال تشجيع إقامة الجمعيات التعاونية الإنتاجية والاستهلاكية والاتنمانية وتوفير الدعم الفني لتطوير إدارتها.
3. دراسة إمكانية مواجهة آثار تطبيق اتفاقية باريس على الزراعة الإسرائيلية وقدرتها على الاستفادة من اقتصاديات الحجم والسيطرة السوقية (إغراق) والإعانات بمختلف أنواعها، دون قدرة لجوء المزارعين الفلسطينيين لنفس المزايا وهذا خاصة في المناطق المهمشة الأكثر عرضة للآثار السلبية للتحرير التجاري.
4. الالتزام بتخصيص ما بين 10 - 15% من الموازنة الإنمائية لمشاريع في المناطق المسماة "ج" (مما يعكس نسبتها السكانية، صفتها منطقة تمييز إيجابي ولأهميتها الإستراتيجية في مواجهة الإحتلال والاستيطان).

على المسار العاجل

1. الاستثمار بوسائل نقل تجارية جماعية للتزود بالحاجات الاستهلاكية وعوامل الإنتاج من أسواق بعيدة وتقليل الاعتماد على الوسائط الإسرائيلية التي تزيد من تكاليف المعاملات.

2. العمل على الاسترجاع الضريبي للمزارعين لما له من أثر على دعم القطاع الزراعي.
3. تنظيم عمليات التعويض للمزارعين عن الأضرار بشكل أكثر شفافية، وضمن معايير واضحة.
4. إيجاد برامج إقراض زراعي طويلة المدى للمناطق المسماة "ج" من القطاع المصرفي بضمانات مالية عالمية.
5. إطلاق حملة مطلبية نقابية ودولية للدفاع عن حقوق العمال الفلسطينيين الزراعيين في المستوطنات وتوفير أوضاع عمل آمنة وأجور لائقة وتجريم عمل الأطفال فيها وتأمين فرص عمل بديلة في الزراعة الفلسطينية.
6. في إطار مراجعة قانون تشجيع الاستثمار، اعتبار المناطق المهمشة مناطق تطوير حيوية وذات حوافز خاصة وتخصيص بنود خاصة بذلك.

## الفصل الثالث: ضمان تكامل الأدوار: الخيارات والخطوات التنفيذية وتحديد المخاطر

على ضوء ما سبق من تأطير للمبادئ الإرشادية وتوجهات السياسات والإجراءات والبرامج اللازمة لإحداث نقلة تنموية في المناطق المسماة "ج" في الفترة التخطيطية القادمة، لا بد من تحليل ختامي للمخاطر والخيارات القانونية العامة، والتطرق ضمن كل محور برنامجي إلى المبادرات السياسية ومنهجية الشراكة بين جميع المستويات المعنية والناشطة، والوسائل التنفيذية الأساسية والمراقبة الكفيلة بتحقيق التدخلات، بالإضافة للمخاطر الأساسية المحتملة والتي يجب تحليلها لكل تدخل عند صياغته الفنية حسب ظروف الموقع والقطاع والحساسية الإسرائيلية تجاهه، وغيرها من العوامل التي تزيد أو تقلل من مخاطر هذا المشروع أو ذلك. ويختتم الفصل في دراسة مسألة الموارد التنموية المحدودة المتاحة عامة، وما يمكن تخصيصه ضمن الخطة الوطنية 2014 - 2016 بغية تحقيق الأهداف والتدخلات الوطنية ذات الأولوية في المناطق المسماة "ج".

### أ. الخيارات القانونية المتاحة لمواجهة التحديات التنموية الأساسية

لقد تم في هذا الإطار الاستراتيجي تحليل الواقع القانوني في المناطق المسماة "ج" بإسهاب، وفيه تم التطرق إلى مسألة غياب السيادة وازدواجية أو تعدد التشريعات في المنطقة المسماة "ج" وما يخلقه ذلك من حالة شاذة تعطي أفضلية ليس فقط للقانون الإسرائيلي بل أيضا استغلال ما هو قائم من قوانين لتنفيذ الأجندة الإسرائيلية. وكمنطلقات للعمل في المناطق المسماة "ج" تمت الإشارة إلى عدد من المبادئ منها الأفضلية والإغاثة والدعم والحشد، والتي تعتبر أشكال متقدمة من العمل الم قاوم للواقع الاحتلالي وأساس منطقي للعمل في هذه المناطق، وهذا بالتأكيد يشمل الجانب أو الإطار القانوني لما يستلزمه من مراجعة لرزم التشريعات بما يضمن تحقيق الأفضلية والإغاثة والتنمية.

وتستفيد سلطات الاحتلال من الأفضلية القانونية التي تتمتع بها، لكن هذا الخيار غير متاح للطرف الفلسطيني ولا يتوافق مع الواقع الحالي. وتحول دون لجوء الطرف الضعيف والضحية لذات الأفضلية التي يستند إليها الطرف القوي صاحب اليد الطولى. وللتفصيل أكثر في هذا المجال فإن إسرائيل تستند في تدخلاتها في المنطقة المسماة "ج" ليس فقط إلى التفوق السلطوي والعسكري على الأرض، وإنما يعزز ذلك صراحة النصوص القانونية الواردة في اتفاقية غزة أريحا (أوسلو 1) والاتفاقية المرحلية أوسلو 2) وتحديداً المادة 9 (صلاحيات ومسؤوليات المجلس)، والمادة 11 (الأرض) وهذا يشمل أيضا التنظيم الهيكلي بالنسبة للمناطق المسماة "ج".

وفي سياق مماثل، حيث لا تزال القوانين الأردنية ومنها القانون 79 لسنة 1966 (قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية) سارية، لكن هذا لا يعطي أية أفضلية للجانب الفلسطيني، فهذا القانون يستفيد منه حاليا الجانب الإسرائيلي باعتباره السلطة الفعلية على الأرض. وقد أشرنا إلى موضوع غياب السيادة، وبالتالي وفي أفضل الحالات، هناك تنازع صلاحية حول الجهة التي تملك الصلاحيات بموجب هذا القانون، وفعليا فإن الجانب الإسرائيلي هو المستفيد من هذا القانون تحديدا في المناطق المسماة "ج". وتأكيذاً لذلك قام الاحتلال الإسرائيلي، وبموجب أمر عسكري، بإدراج المستوطنات كأجسام شرعية إلى هذا القانون، (أمر بشأن إدارة المجالس المحلية رقم 892 لسنة 1981) حيث أدرج هذا الأمر مجالس المستوطنات ضمن القانون ومنحها صلاحية المجالس المحلية الأخرى وتحت إشراف قائد المنطقة. وأيضا وفقاً لأوسلو فإن للسلطة صلاحية للتنظيم والبناء في مناطق "أ" و"ب" لكن المناطق المسماة "ج" هي من اختصاص إسرائيل وفقاً للمواد 9 و11.

ويواجه الطرف الفلسطيني نفس الخيارات المحدودة بخصوص المخططات الإقليمية، وتمت دراسة هذا الموضوع ومدى إمكانية الاستفادة منها، وأجمع الرأي الرسمي والفني أن ما رافق إصدارها من ظروف سياسية، وهي بالأساس خدمة مصالح الإحتلال الإسرائيلي في فلسطين، من جانب، ومن جانب آخر ولكون السلطة الفعلية لتطبيق هذه المخططات هي السلطات الإسرائيلية، فإن هذه المخططات غير ملائمة، ولهذا يجب العمل فلسطينياً على مخططات إقليمية جديدة تأخذ بالاعتبار المصالح الفلسطينية. ورغم التعقيدات السياسية والقانونية واللوجستية، إلا أن ذلك لا يمنع من الشروع بالتحضير لعمل هذه المخططات فلسطينياً.

أما فيما يتعلق بجانب القانون الدولي لحقوق الإنسان (وليس فقط القانون الدولي الإنساني)، تجدر الإشارة هنا إلى أن الإطار القانوني ركز بشكل واسع على المناطق المسماة "ج"، حيث تمت الإشارة إلى مجموعة الحقوق التي يشملها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى أنه حسب اتفاقية أوسلو، فإن هناك قيوداً على إسرائيل تتعلق بعدم الإخلال بوحدة ارض الضفة الغربية وقطاع غزة، وأي عمل يأتي ضمن هذا السياق هو عمل غير شرعي بموجب القانون الدولي، وتحديدًا اتفاقية جنيف الرابعة. ووفقاً للمادة 19 من الاتفاقية الانتقالية (أوسلو 2) والتي أشارت صراحة "سوف تمارس إسرائيل صلاحيتهما ومسؤولياتهما بموجب هذه الاتفاقية مع اعتبار لازم للمبادئ والمعايير المقبولة دولياً ومبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون"، وهذا يشمل أيضاً ليس فقط المناطق المسماة "ج"، وإنما أيضاً مناطق "أ" و"ب" وبالتالي فإن الانطلاق من وجود مبادئ فوق قانونية، وهي مبادئ حقوق الإنسان، يجب أن تكون منطلقاً أساسياً لمواجهة القوانين والإجراءات الإسرائيلية على الأرض. ومن هنا تأتي أهمية ما أشرير لها من برامج تدخل مثل توثيق الانتهاكات وإنشاء قاعدة بيانات وأهمية تنسيق الجهود الرسمية والمجتمعية والتنسيق مع البعثات الفلسطينية والتعاقد مع خبراء وأهمية الانضمام إلى الأوسام الدولية، وكل ذلك يأتي ضمن هذا الإطار وهو بالتالي يوفر جدل قانوني ومنطقي قوي يبني عليه ضد السياسات الإسرائيلية التي تحد من البناء والعمل في المناطق المسماة "ج".

**في اطار الحيز القانوني المتاح لتنفيذ التدخلات والبرامج المتضمنة هنا، يمكن تحديد ثلاثة مسارات بديلة محتملة:**

- الامتثال لقانون وإجراءات الإحتلال الإسرائيلي، وهذا يخلق تناقضاً مع فكرة التخطيط الوطني والأولويات الوطنية، ويشجع إمكانيات الفساد السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى تعارضه مع هوية الخطة الوطنية.
- التدخل القانوني المباشر من قبل الحكومة الفلسطينية بإصدار تشريعات تتعلق " بممارسة السيادة " في المنطقة المسماة "ج"، وهذا قد يواجه مصاعب بسبب عدم إمكانية التنفيذ على الأرض، الأمر الذي من شأنه أن ينال من فكرة السيادة ويعقد الواقع سواء من ناحية الإرباك التشريعي والمؤسساتي الوطني، بالإضافة إلى المخالفة الصريحة لاتفاقية أوسلو وما ينتج عنه من إجراءات إسرائيلية انتقامية وضرورة احتساب المخاطر جيداً كل حالة على حدها.
- المسار المقاوم/المعيق للإجراءات الإسرائيلية، هذا المسار هو الأكثر توافقاً مع التوجهات الوطنية خاصة فيما يتعلق بمسائل الإغاثة الإنسانية والمساعدة القانونية، كون السياسات والتوجهات والإجراءات الإسرائيلية لا تتوافق مع السياسات والتوجهات الفلسطينية، وأيضاً هذه السياسات والإجراءات تخالف التزامات إسرائيل وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. بالمقابل تكمن مخاطر هذا التوجه في أنه معرض للإجراءات التعسفية الإسرائيلية، بالإضافة إلى سوء التخطيط والعشوائية والمشاكل الاجتماعية والقانونية اللاحقة.

السؤال الأساسي هنا، هل التدخلات في المناطق المسماة "ج" تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة، أم إغاثة إنسانية، أم التوجهين معاً؟ باعتبار أنه ليس من السهل الفصل بين سياسات التنمية المستدامة والتزامات الإغاثة الإنسانية كون هذان التوجهان

مترايطين، لذا يتوجب استمرار العمل وتكثيفه باتجاه إيجاد برامج تنموية وتعزيز ما هو قائم منها في المناطق المسماة "ج" من "سلع عامة" تقع ضمن مسؤوليات السلطة (الدولة) الفلسطينية تأمينها، بما يشمل مشاريع البنية التحتية، شبكات طرق وصرف صحي ومياه وكهرباء واتصالات. وتكمن إشكالية هذه التوجهات في أنها بحاجة إلى موافقة إسرائيلية وبدعم وتنسيق دوليين ومن جهة أخرى، يجب العمل على دعم مشاريع تساهم مباشرة في توفير الخدمات الأساسية في مختلف القطاعات. وهذا يتطلب بالتالي على الصعيد القانوني استراتيجية وطنية متكاملة تضمن كل من:

- **توفير المساعدة القانونية بكافة صورها:** للحد من الآثار السلبية للإجراءات الإدارية والقضائية الإسرائيلية، مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة تقييم هذه التوجهات القضائية من حيث مدى نجاعتها ومساهمتها في الحد من الإجراءات الإسرائيلية التعسفية، وما يمكن أن ينجم عنها من تخفيف أو زيادة الضغط الدولي على إسرائيل.
- **تعزيز سياسة الحشد ضد السياسات والتوجهات والإجراءات الإسرائيلية:** كعامل ضغط باتجاه تعزيز الوجود الفلسطيني على الأرض الفلسطينية بشكل عام ولما كانت أكثر الانتهاكات الإسرائيلية تقع في المنطقة المسماة "ج"، سواء الانتهاك المنظم من قبل دولة الاحتلال أو الانتهاكات من قبل المستوطنين، فإنه يجب العمل باتجاه الحشد المجتمعي وتعزيز التنسيق ما بين الجهات الرسمية والمؤسسات المحلية أو الدولية وذلك بتوضيح السياسات الإسرائيلية الواقعية وأثرها في غياب إمكانية تحقيق الدولة المستقلة دون العمل على إنهاء الانتهاكات الإسرائيلية الحالية.

ولما كان لغياب الحلول أثر مباشر في تفرغ هذه المناطق من سكانها من خلال إجبارهم على الانتقال للسكن في مناطق "أ" و "ب" من أجل تحسين مستوى الحياة والحصول على مستوى أعلى من الحقوق الأساسية فإنه يتوجب العمل على إيجاد مجموعة من السياسات والتوجهات الوطنية التي تهدف إلى تعزيز الصمود في هذه المناطق بدل السماح بتفريغها تدريجياً. مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات السياسية والقانونية الواقعية، فإن الفرص التي يجب التعامل معها يجب أن تتم مقارنتها ومقارنتها أخذاً بعين الاعتبار المستويات التالية: السياسية مقابل القانونية؛ الفردية والمجتمعية مقابل الرسمية؛ الإقليمية والدولية مقابل المحلية. ومن أجل إعادة التوازن ودفع عجلة التنمية فإن مجموعة المبادئ الأساسية التي سوف تحكم إطار السياسة الحكومية الفلسطينية تجاه مسألة تنمية المناطق المسماة "ج" ستتضمن ما يلي:

- **المعاملة التفضيلية:** بسبب ما عانته هذه المناطق من ظلم سابق وتهميش، وضعف إمكانيات الحلول القانونية، يجب إقرار مجموعة من الإجراءات تعوض عن ذلك وتميز إيجابياً لصالح هذه المناطق المنكوبة وسكانها الفلسطينيين المحرومين.
- **الإغاثة الإنسانية:** التخفيف من آثار السياسات الإسرائيلية على الإنسان من خلال ربط برامج الإغاثة الإنسانية بالجهد التنموي، ومن جهة أخرى تعزيز برامج المساعدة القانونية لتمكين المواطن من الاستمرار في المواجهة والصمود.
- **زيادة الضغط السياسي المحلي والإقليمي والدولي:** مما يعني سياسات منهج يتعمل على توثيق الانتهاكات الإسرائيلية والعمل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي واستعمال أدوات القانون الدولي الإنساني من أجل إنهاء أثر الاحتلال على حقوق الإنسان الفلسطيني وتقويضه لفرص التنمية.

## ب. تحقيق التدخلات في قطاع الحكم والسياسة

■ **تكامل أدوار الشركاء:** إن تحقيق التدخلات يجب أن ينطلق من مبدأ الشراكة بين القطاع الرسمي والمجتمعي والأهلي من جهة، والمؤسسات الداعمة والممولة من جهة أخرى. وهذا يجب أن يشمل جميع المستويات الحكومية بحسب الاختصاص مع توافر ما يتطلبه ذلك من دعم سياسي. وعلى المستوى التنفيذي يجب أن ينطلق تنفيذ هذه التدخلات من اختيار وتحديد الجهات الفنية الملائمة، والقيام بالدراسات والمسوحات اللازمة بإشراك ذوى العلاقة من مؤسسات مجتمع مدني متخصصة أو جهات فاعلة على الأرض، وأيضاً التواصل مع، وتجنيد المؤسسات الداعمة سواء لتقديم الدعم المالي المباشر أو غير المباشر أو لتوفير الغطاء السياسي المناسب لتنفيذ هذه التدخلات. هذه السياسة يجب أن تشترك فيها الهيئات المحلية في المناطق المسماة "ج" ومكاتب المحافظات والوزارات والمؤسسات العامة ذات العلاقة، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني المختصة، وشركات القطاع الخاص والمكاتب الهندسية. وفي الحالات التي تتطلب هذه التدخلات دعماً دولياً ينبغي تفعيل دور السفارات الفلسطينية في الخارج لتحقيق الدعم والمناصرة الضرورية لهذه التدخلات. كما يمكن الاستعانة بالخبراء القانونيين على المستوى المحلي والدولي، خاصة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي.

■ **الوسائل التنفيذية الأساسية والمرافقة:** يجب أن تنطلق الوسائل التنفيذية للتدخلات من مبدأ الشمولية، وهذا يقتضي اختيار الوسائل الأنسب لتحقيق التدخل، ومخاطبة والتواصل مع الجهات المانحة من أجل توفير الدعم اللازم من ناحية الخبرات والموارد المالية. كما يقتضي ذلك اللجوء إلى الوسائل السياسية من أجل تغطية هذه التدخلات على الأرض، وحشد الدعم السياسي الإقليمي أو الدولي اللازم لتنفيذها، وتوفير وسائل الإغاثة الإنسانية الفعالة وفقاً لمبدأ الاحتياج الأشد، واللجوء إلى آليات المساعدة القانونية سواء على المستوى الفلسطيني أو الإسرائيلي أو الدولي. كما يقتضي امتلاك وسائل تحقيق التدخلات محلياً واستدامتها خلق الكوادر المؤهلة وتوفير الموارد اللازمة لذلك على المستوى البعيد. وفي الحالات التي يقتضي التدخل إصدار تشريعات جديدة أو تعديل ما هو قائم منها، فإنه ينبغي العمل على إشراك جميع الجهات ذات العلاقة في هذه العملية، من أجل ضمان انطلاق هذه التشريعات من رؤية تشاركية، تأخذ بعين الاعتبار المصالح القائمة على الأرض، وتراعي الحقوق الخاصة للأفراد، وتضمن حقهم في اللجوء إلى القضاء إذا اقتضى الأمر. كما يجب الاستمرار بتوظيف مسألة انضمام فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة بصفة دولة غير عضو من أجل الانضمام للاتفاقيات الدولية والأجسام القانونية الدولية التابعة للأمم المتحدة، وفي ذات الوقت السعي نحو تعزيز فرص الاستفادة من الاختصاص القضائي العالمي للدول المختلفة.

■ **المخاطر وفترة التنفيذ:** انطلاقاً من مبدأ السياسة المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مخاطر السياسات الإسرائيلية المضادة والإجراءات الإسرائيلية التعسفية على الأرض، وهذا يقتضي العمل على كل المستويات من أجل تخفيف آثار السياسات والإجراءات الإسرائيلية المضادة، دون الإجحاف بالمبدأ الأساسي وهو أن التنمية حق فلسطيني غير قابل للتصرف تكفله الأعراف والمواثيق الدولية. وعليه، فإن تحقيق هذه التدخلات يجب أن يكون أولوية قصوى مع مراعاة التدرج وفقاً للإمكانيات المادية والموارد المتاحة، وأن تتسلح هذه التدخلات بالإرادة السياسية الواضحة، مع توفير جميع أدوات الدعم والمناصرة،

سواء على المستوى المحلي أو الدولي. ومن جهة أخرى، فإن واقعية تحقيق هذه التدخلات تقتضي وضع ما يلزم من هذه المسائل على أجندة التفاوض والتواصل والتنسيق مع المؤسسات الدولية، والسعي للحصول على الدعم السياسي والضغط على الحكومة الإسرائيلية لمنع عرقلة تنفيذها، سواء من حيث تسهيل حركة الأشخاص والمعدات الفنية اللازمة، أو منع اتخاذ إجراءات تعسفية بشأنها. كما ينبغي العمل أيضا على توفير سياسات ائتمانية وسياسات حماية من المخاطر التي يتعرض لها العاملون والمستثمرون في هذه المناطق.

### ت. تحقيق برامج التدخلات في القطاع الاجتماعي

يتطلب تحقيق هذه التدخلات أسس العمل في تلك المناطق كروية مركزية أن " الإنسان هو المحور الأساسي للصمود والحفاظ على تلك الأرض " من خلال إعادة الاعتبار للقاطنين في تلك المناطق.

- تكامل أدوار الشركاء: تشكيل ائتلاف فلسطيني "خلية أزمة" تقود العمل في القطاع الاجتماعي في المناطق المهشمة، تتوزع مسؤوليتها ضمن المحافظات المختلفة: خلية تقوم بالعمل على قضايا الصحة والتعليم ورصد الانتهاكات وتأمين مساعدات قانونية فورية، وفتح خط ساخن، وخلية متنقلة للعمل بمرونة عالية... الخ. أن يكون هناك وضوح في الأدوار بين المؤسسات المختلفة: المؤسسات الحكومية ودورها المركزي في دعم وتقديم مرونة عالية بعيدة عن البيروقراطية في تلك المناطق. والمؤسسات الأهلية دورها مركزي في التواصل والتمكين ونقل برامج حيوية تتعاطى مع السكان في القضايا الحقوقية تكون مدعومة من مؤسسات السلطة. ومرونة عالية لدى المؤسسات الدولية في توفير الموارد المالية وتنسيق الشراكات مع المؤسسات الأهلية ومؤسسات السلطة.

### وسائل تنفيذية رئيسية:

- بناء شراكات قطاعية حسب كل هدف استراتيجي تدخلي مع إطار أوسع تنسيقي لتنفيذ برامج على الأرض في المجالات المختلفة.
- بناء شراكات حقيقية مع المجتمعات المحلية في تلك المناطق: الشراكات بتبني مع الهيئات المحلية والمبادرات المحلية " الشبابية والنسوية والنشطاء المحليين " في مكافحة سياسات الاحتلال" من خلال تبني ودعم تلك المبادرات بالتنسيق ما بين مؤسسات الدولة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية.
- تزامن العمل في القضايا المختلفة مع حملات الرصد للانتهاكات بالشراكة ما بين المؤسسات الأهلية والمجتمع الأهلي، وتبني تلك القضايا باتجاه حملات على مستويات مختلفة من الضغط والناصره تقودها السلطة الوطنية الفلسطينية في المحافل الدولية المختلفة.
- الانتقال ببرامج عمل في تلك المناطق بدلا من فكر المشاريع المؤقتة، وهذا يعزز من الفعل والشراكة والعمل على الأرض بدلا من العمل بردة الفعل على الممارسات الإسرائيلية.

- تأمين موارد بشرية ومالية من خلال تأسيس صندوق وموازنة خاصة بالعمل في تلك المناطق تقوده الحكومة الفلسطينية وتشارك فيه المؤسسات الأهلية والدولية، يكون معه سياسات واضحة للعمل بعيدا عن بيروقراطية تقوده هيئة ذات مصداقية وشفافية.
- إعطاء تلك المناطق أولوية في برامج مستدامة تقوم بها المؤسسات الفلسطينية الحكومية والأهلية: مثل برنامج التأهيل المبني على المجتمع، مشروع المدرسة الآمنة، مشروع التمكين الاقتصادي...الخ.

**المخاطر وفترة التنفيذ:** إن درجة المخاطر تتفاقم من خلال عدم الاستجابة لمصالح الرأسمال البشري في تلك المناطق، خاصة مع الممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال، وعليه زمنياً تعتبر كافة التدخلات ذات أولوية عالية.

### ثا. تحقيق برامج التدخلات في قطاعات البنية التحتية

- **تكامل أدوار الشركاء:** لمؤسسات السلطة المختلفة المعنية دوراً قيادياً في التدخلات المختلفة في هذه القطاعات وخاصة المتوسطة المدى منها والمسائل السيادية التي تجسدها، وأيضاً على ضوء مسؤولياتها في تأمين الموارد الطبيعية (والسلع العامة) لجميع المواطنين دون تمييز، بينما للمؤسسات الأهلية المختصة دوراً فنياً وميدانياً مميزاً، بالتعاون مع المؤسسات الأهلية الدولية التي لها دور مشترك في المواجهة مع السلطات الإسرائيلية وفي المناشدة والإعلام، ويمكن للدول المانحة أن توظف، ليس فقط التمويل لهذه القطاعات الحيوية والمهملة فحسب، بل أيضاً ان تستثمر جزء من رصيدها السياسي لإلزام القوة القائمة بالاحتلال على تلبية الحقوق المائية الفلسطينية والتفدي بالقانون الإنساني الدولي في هذا المجال. وفي التدخلات قريبة ومتوسطة المدى لا بد من الاعتماد على المعرفة الميدانية المحلية والتجارب الرائدة والجريئة للمجتمعات المحلية والمنظمات الأهلية بالدرجة الأولى في تركيب أنظمة توزيع مياه، واعتماد أنظمة طاقة بديلة، وصرف صحي صديقة للبيئة وادخال مواد بناء محلية منخفضة التكلفة الخ.
- **الوسائل التنفيذية الأساسية والمرافقة:** تتطلب بعض التدخلات متوسطة المدى إجراء دراسات فنية وأخرى مشاورات سياساتية أو مبادرات تفاوضية بالدرجة الأولى، والتدخلات متوسطة المدى تعتبر مزيج بين الإجراءات السياساتية الحكومية ومشاريع البناء المؤسسية وتقديم مشورة فنية. أما التدخلات العاجلة فأكثرها تعتبر تكثيف وتعميق للجهود القائمة من قبل عده اطراف لتوفير حلول مرحلية لمشاكل ضاغطة لا مفر منها طالما لم تعالج القضايا الأساسية. كما وان هناك تدخلات سياساتية حكومية عاجلة يجب أن توفر السلطة قرارات قابلة للتنفيذ بشأنها. وهناك أيضاً جملة من الوسائل التنفيذية الداعمة والمساندة على صعيد المطالبة الدبلوماسية والقانونية والإعلامية يجب اللجوء لها لرفع درجة الاهتمام السياسي العالمي بهذه القضايا الإنسانية التنموية بغية تطبيق القوانين الدولية ذات الصلة، خاصة في سياق شعارات وحملات الدعم الخاصة باعلان 2014 عام التضامن مع الشعب الفلسطيني.

▪ **المخاطر وفترة التنفيذ:** إن درجة المخاطرة في هذا المجال عالية نسبياً بسبب عدم استجابة السلطات الإسرائيلية لحقوق المائتين الفلسطينية واحتمالات تكبدها خسائر مادية في المنشآت المائية التي تعتبرها غير مرخصة، وبالتالي ضرورة توفر استعداد للجهات التمويلية لتحمل نسبة خسارة معينة وأن تحسب لهذا العنصر في ميزانيات المشاريع وخطط تنفيذها. وبينما نجاح التدخلات المتوسطة المدى قد تتطلب فترة تزيد عن 3 سنوات، فإن التدخلات العاجلة لا بد من إتمام تنفيذها خلال فترة الخطة الثلاثية.

### ج. تحقيق برامج التدخلات في القطاعات الاقتصادية

▪ **تكامل أدوار الشركاء:** مع أن السياسة الاقتصادية والاستثمارية الفلسطينية تستند إلى مبادئ السوق الحر وآليات القطاع الخاص، فإن هناك عدة عوامل تحول دون إطلاق القوى السوقية، خاصة كل ما يتعلق بقيود الاحتلال، مما يفرض على المؤسسات العامة لعب دور نشيط وفعال في التعويض عن إخفاقات السوق وآلياته المعطلة في المناطق المهمشة خاصة. وفي غياب إمكانية بسط الأدوات الاقتصادية السيادية خاصة في المناطق المسماة "ج"، فعلى الأجهزة الحكومية التحالف مع كل من القطاعين الأهلي والخاص في كل ما يتعلق بصياغة وتطبيق القوانين والأنظمة والحوافز والتسهيلات وغيرها من الإجراءات الهادفة في مجال تقوية الصمود الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من النشاط الاقتصادي المولد للعمالة وللدخل. كما يجب على صانعي القرار الاقتصادي الشروع بتحديد الإجراءات المالية والاستثمارية العامة والضريبية "المحابية للفقراء" التي من شأنها المساهمة في خلق موجة "الدفعة التنموية الكبرى" المركزة في المناطق المهمشة، وتحديد الآليات التنفيذية الكفيلة بضمان تطبيق ملموس للالتزام الحكومي بأهل وأراضي هذه المناطق. وهنا أيضاً تأتي أهمية حماية إنتاج هذه المناطق، سواء كان الزراعي أم الصناعي، من المنافسة الإسرائيلية غير العادلة. ويمكن عمل ذلك من خلال تشجيع استهداف ومقاطعة بضائع المستوطنات والشركات الداعمة لها التي تسوق بشروط توفر للمنتج الإسرائيلي مزايا احتكارية (مثلاً المدخلات الزراعية)، وذلك بغية إعطاء المنتج الفلسطيني فرصة أكبر للمنافسة.

أما العبء الملقى على القطاع الخاص الفلسطيني والمستثمرين الأجانب ليس أقل أهمية حيث مهمته الحفاظ على فلسطينية هذه المناطق ودمجها فعلاً بالاقتصاد الوطني تتطلب استعداداً عالي للمغامرة الاستثمارية والابتكار الاقتصادي الإنتاجي والخدمي لخلق وقائع اقتصادية على الأرض مرتبطة ومتجانسة مع البشر والبيئة المحلية. وهذا لا يعني فقط توظيف التمويل، بل يجب أن يعمل القطاع الخاص على الشراكة مع الاستثمار العام ومع المجتمعات المحلية في إقرار تدخلاته بما يضمن لهم الدورة المالية الأساسية والأرباح الشرعية من جهة، والارتقاء إلى أعلى نماذج المسؤولية الاجتماعية من جهة ثانية. ومن أجل ذلك، لا بد من إشراك المنظمات الأهلية الفلسطينية المتواجدة في الميدان في برامج القطاع الخاص في تلك المناطق وتفعيل دور المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص في بلورة هذه التدخلات والبرامج الاستثمارية.

وبينما تبقى هناك حاجة لتوفير المنح والمعونة الفنية الدولية لتمويل مشاريع الاستثمار العام في بعض القطاعات الاقتصادية (وخاصة فيما يتعلق بصناديق الدعم والإغاثة للمناطق المسماة "ج")، والابتعاد عن الخوض في البرامج العملاقة وغير قابلة للتحقق ضمن الظروف الحالية في المناطق المسماة "ج"، فإن أهم دور للشركاء الدوليين في المجال الاقتصادي هو فيما يتعلق بنحميل سلطات الاحتلال مسؤولياتها في إزالة قبضتها الحديدية على جميع مجالات الحياة والنشاط الاقتصادي في هذه المناطق، وتسهيل تحرك أهلها والسماح بالوصول لمقدراته الطبيعية، وذلك ربما يكون ذلك لو حصل كفيل بإطلاق النهوض الاقتصادي العتيد.

■ **الوسائل التنفيذية الأساسية والمرافقة:** ان العديد من التدخلات المطلوبة في المجالات الاقتصادية تتطلب صياغة "ورقة بيضاء" للسياسات العامة والقطاعية الخاصة بالمناطق المهمشة، تتضمن مجمل الإجراءات والالتزامات الحكومية للفترة القادمة، وصياغة اللوائح التنفيذية، ومراجعة الترتيبات الإدارية لمؤسسات الحكومة المعنية، بالإضافة إلى قيام الوزارات والهيئات العامة بالمبادرة لتجميع الشركاء الآخرين المعنيين في تحالفات برنامجية خاصة بالتدخلات المطروحة أعلاه. ويجب ان يترافق مع ذلك قرار سياسي واضح لتخصيص حصة منصفة ومناسبة لموازنة التطوير والاستثمار العام لهذه المناطق، مما سيقنع الأطراف المحلية الاستثمارية والدولية على حد سواء ليس فقط بجدية النوايا الحكومية، بل سيشجع الاستثمار الخاص على اللحاق بالاستثمار العام أيضاً. وكما ذكرنا سابقاً، من الضروري حماية المنتج الفلسطيني، وخاصة الزراعي، من المنافسة الإسرائيلية غير العادلة، وذلك لمساعدة سكان هذه المناطق على الإنتاج والاستثمار، مما يتطلب قيام الحكومة الفلسطينية بمراجعة الأضرار التي يسببها النظام التجاري للمنتجين الصغار.

■ **المخاطر وفترة التنفيذ:** هناك درجة متوسطة من الأخطار المحيطة بالتدخلات الاقتصادية في هذه المناطق حيث توجد دائماً أساليب ومناهج صمود وتكافل للتخفيف من وطأة أية خسارة مادية تكبدها أهالي هذه المناطق. كما وأن للتجار الكبار هامش مخاطرة ضمنية في كل صفقة أو استثمار يتوقعه ويحسب حسابه جيداً قبل التدخل. لذلك فان احتمالات النجاح السريع نسبياً في بعض التدخلات الاقتصادية الخاصة أكثر مثلاً من إمكانات إنجاز بعض التدخلات في البنية التحتية أو في القضايا الاجتماعية بالغة الحساسية والتعقيد. أما بالنسبة للتدخلات الحكومية المقترحة فان المخاطر الأساسية أمامها تكمن في الاستمرار في عدم التدخل السياساتي في المناطق المسماة "ج" بينما تدعي إسرائيل وتتعامل معها سيادياً وإخضاعها كلياً أو جزئياً لمتطلباتها الأمنية والاستعمارية والعقائدية.

### ح. تخصيص الموارد المالية للمنطقة المسماة "ج" ضمن خطة التنمية الوطنية 2014 - 2016

ليست من بين أهداف إعداد هذا الإطار تحديد التدخلات على صعيد المشروعات المحددة أو الاحتياجات التمويلية الإجمالية للبرامج المقترحة أو غيرها من التفاصيل التي تبقى ضمن دائرة اختصاص الجهات المنفذة، كما وأنه لم يكمن من المفيد الخوض

بمثل تلك التحاليل في مرحلة التخطيط. وكما تبين الجداول الواردة في الخطة الوطنية 2014 - 2016، فإنه حسب سيناريو الأساس، ستكون هناك حاجة مستمرة للدعم الخارجي (من 1.5-1.8 مليار دولار أمريكي بين 2014 و2016)، يتوقع تخصيص حوالي 18% منه سنويا للمشاريع التطويرية المخططة للفترة ذاتها (والبالغة قيمتها الإجمالية تقريبا 1.5 مليار دولار).

وهنا تكمن أهمية العمل على التحول التدريجي من دعم الإغاثة ودعم الموازنة إلى دعم التنمية المستدامة، خاصة وان هذا الاطار الاستراتيجي يؤكد وجود ميدان خصب للعمل التنموي في المناطق المسماة "ج" (إلى جانب ضرورات التمييز الإيجابي المماثل تجاه كل من قطاع غزة والقدس الشرقية المحتلة).

ومن جهة ثانية، يمكن النظر إلى احتياجات المناطق المسماة "ج" التطويرية مقارنة بالمخصصات القطاعية الإجمالية الواردة في مسودة الخطة الوطنية، ومن المنطلق الكلي (ماكرو) إقرار حصة في كل قطاع يجب تخصيصه للمناطق المسماة "ج" توازي أهميتها الاستراتيجية والتنموية، حجمها السكاني، حجم الأوضاع الكارثية التي تواجهها ونجاعة التركيز الجغرافي في تخصيص القليل من الموارد المتاحة للتنمية أصلاً.

#### جدول (5): سيناريوهات الدعم الخارجي

سيناريو الأساس	2013	2014	2015	2016
إجمالي الدعم الخارجي (بالمليون دولار)	1361	1629	1785	1788
الدعم الخارجي المقدم لتغطية النفقات الجارية (بالمليون دولار)	1255	1329	1485	1488
التمويل الخارجي للمشاريع التطويرية	106	300	300	300
سيناريو متفائل	2013	2014	2015	2016
إجمالي الدعم الخارجي (بالمليون دولار)	1361	3258	1448	1251
الدعم الخارجي المقدم لتغطية النفقات الجارية (بالمليون دولار)	1255	1329	1098	851
التمويل الخارجي للمشاريع التطويرية	106	300	350	400